الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم : التاريخ

علاقة قيادة الثورة في الداخل مع قيادة الثورة في الخارج " القاهرة أنموذجا "1954-1958

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائرالحديث والمعاصر.

من إعداد الطالبات :

- أسماء العياشي
- بسمة شيخي
- زكية زايدي

تحت إشراف الأستاذة:

* يمينة بن رحال.

السنة الجامعية : 1435هـ-1436هـ/2014م-2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير:

نتقدم بخالص الشكر وعميق الامتنان وفائق التقدير والاحترام إلى كل من مدّ لنا يد المساعدة ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة " بن رحال يمينة " وكذلك كل من الأساتذة: بيرم كمال، وعبد الله مقلاتي وأحمد مسعود الذين أفادونا بخبرتهم وتوجيهاتهم، ولا ننسى عمال مكتبة التاريخ وعلى رأسهم الأخ الكريم عبد الرؤوف طويل وعمال ملحقة متحف المجاهد بالمسيلة وخاصة المدير، ولكل زملائنا وزميلاتنا الذين ساعدونا بتقديم نصائحهم وآرائهم.

.

إهداء

أقدم هذا العمل الذي هو ثمرة جهودي

العلمية إلى أمي وأبي اللذان قدّما زهرة

شبابهما في العمل والصبر لتذليل مشاق

الحياة سعياً منهما مدّي بكل المساعدات

لإنجاح مساري الدراسي، دون نسيان

إخوتي ذكوراً منهم وإناثاً

وإلى زملاء الدراسة.

أهدي عملي

المختصرات:

- ح.إ.ح.د: حركة انتصار الحريات الديمقراطية.
- ج.ت.و: جبهة التحرير الوطني.
- ج.ت.و.ج: جبهة التحرير الوطني الجزائري.
- م.و.ث: المجلس الوطني للثورة.
- ل.ت.ت: لجنة التنسيق والتنفيذ.
- ح.م.ج.ج: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- ط : الطبعة.
- ج :الجزء.
- تر :ترجمة.
- تع:تعريب.

−CRUA: Comite rèvolutionnaire d’unité et d’action.

-MTLD :Mouvement pour le triomphe des libertès democratiques.

-OS :Organization special

مقدمة

مقدمة :

شهدت الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من 1954م إلى 1958م.أحداثاً بالغة الأهمية، كان لها أثر بارز في تطور مسار الثورة بعد تفجيرها سنة 1954م، وعقد مؤتمر الصومام سنة 1956م، الذي منح الثورة قاعدة ارتكزت أساساً على الجانب التنظيمي وخلق مؤسسات حملت على عاتقها مسؤولية تسيير الثورة وكان لها الفضل في استمراريتها وصمودها.

وكان على رأس هاته المؤسسات المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية، وميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة بالقاهرة التي تولت تمثيل الجزائر دبلوماسياً وأعطتها صبغة سيادية في المحافل الدولية.

إن من بين الأسس التي اعتمدت عليها الثورة، الأساس العسكري والسياسي المتمثل في قيادة داخلية عملت على تسيير الثورة والتنسيق مع الخارج، كما كان أيضاً للأساس الدبلوماسي الدور الفعال في التعريف بالقضية الجزائرية وكسب التأييد الدولي مثّله وفد خارجي كان بمثابة قيادة خارجية موازية للقيادة الداخلية بالداخل عملا لتكريس العمل الثوري، ومن هنا كانت العلاقة بين قيادة الداخل والوفد الخارجي موضوعا لدراستنا لأسباب عديدة أهمها:

1- الميل والرغبة في معرفة حقيقة العلاقة بين القيادتين.
2- معظم الدراسات في تاريخ الثورة تناولت القيادة الداخلية دون الخارجية والأخرى ركزت على القيادة الخارجية دون التطرق إلى العلاقة بينهما.
3- الرغبة في تبيان أي الجانبين تفوق على الآخر السياسي أم العسكري.
4- التعرف على أهم نقاط التوافق وبؤر الاختلاف التي حددت العلاقة بين الداخل والخارج.

و عن اشكالية البحث فإن موضوع علاقة قيادة الثورة في الداخل مع قيادة الثورة في الخارج من 1954م – 1958م، يعد على جانب كبير من الأهمية، فهو يطرح إشكالية هامة:

- ما طبيعة العلاقة بين القيادتين الداخلية و الوفد الخارجي بالقاهرة؟

ولتوضيح هذه الإشكالية أكثر نطرح التساؤلات الآتية:

- فيما تمثلت أهم العناصر المكونة للقيادة بالداخل والوفد الخارجي؟
- ما هي أهم العوامل التي تحكمت في تحديد العلاقة بين القيادتين؟
- ما هي تأثيرات استقرار قيادة الثورة بالخارج على سيرورة الثورة بالداخل؟
- ما أهمية المؤسسات التي خلقتها القيادة الثورية في تطور الثورة؟

واعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي و التحليلي، والمنهج الوصفي من خلال استعراض الوقائع والأحداث و وصفها وصفاً كرونولوجياً لأن موضوع هذا البحث جملة من الأحداث في الثورة التحريرية، كوصف عمليات الإمداد بالسلاح واهم مؤسسات الثورة.

و كانت حدود البحث في هذه الرسالة في المرحلة الممتدة من 1954م – 1958م وهي حافلة بمجموعة من الأحداث الهامة داخل الجزائر وخارجها (القاهرة).

و اعتمدنا في دراستنا هاته على مجموعة من المصادر و المراجع أهمها:

1- جريدة المجاهد: تميزت بنشر مقالات في كل مجالات الثورة.
2- مذكرات بعض القادة السياسيين والعسكريين مثل:

- مذكرات العقيد الحاج لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة. هاته الأخيرة أفادتنا في ما يخص عمليات التسليح، وتأثير قرارات مؤتمر الصومام، وغيرها من الأحداث الهامة في مسيرة الثورة.
- مذكرة محمد صايكي بعنوان: شهادة ثائر من قلب الجزائر، الذّي أفادنا بمعرفة بعض انجازات لجنة التنسيق والتنفيذ.

3- فتحي الديب بكتاب: عبد الناصر والثورة الجزائرية الذي تناول الدور الذي لعبته مصر في دعم الثورة الجزائرية.

4- سعد دحلب وكتابه: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، الذي وُظّف في دراسة العلاقة بين القيادة في الداخل والخارج.

5- Yecef saadi : la Bataille d'Alger

الذي ضم في طياته أهم انجازات لجنة التنسيق والتنفيذ.

1- محمد عباس بكتبه: نصر بلا ثمن، خصومات تاريخية، اغتيال حلم وثوار عظماء التي احتوت معلومات مهمة تتعلق بموضوع الدراسة.

2- كتاب فرحات عباس رجل الجمهورية لصاحبه حميد عبد القادر وكتاب آخر بعنوان عبان رمضان مرافقة من أجل الحقيقة.

3- بوبكر حفظ الله بكتابه: التموين والتسليح إبان ثورة التحرير 1954م – 1962م.

4- المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الإنسانية لصاحبه: الدكتور عبد الله مقلاتي.

وللإجابة على تساؤلات الإشكالية، وضعنا خطة تكونت من:

مقدمة، مدخل وفصلين، خاتمة وملاحق وأخيراً بيبليوغرافيا .بداية بالمدخل الذي تطرقنا فيه بإيجاز لأزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية و فصل أول

بعنوان: القيادة الداخلية والوفد الخارجي للثورة في مرحلتها الأولى: 1954-1958م.

فصل ثاني : تحت عنوان: الهيئات القيادية للثورة بعد مؤتمر الصومام إلى تشكيل الحكومة المؤقتة.

- وصولا في الأخير الى خاتمة وملاحق.
- قائمة ببليوغرافيا.

فهرس المحتوى.

و قد واجهتنا عدة صعوبات وعراقيل أبرزها:

- تأخر الإدارة في الموافقة على الموضوع شكّل لنا عائق أمام انجاز وتحرير الموضوع في المدة المتفق عليها.
- تنوع المادة العلمية في تاريخ الثورة وصعوبة التحكم فيها.
- عدم تطرق المؤرخين للعلاقة التي ربطت القيادتين نظراً لحساسية الموضوع لأنها غلبت عليها الصراعات، هذا خلق صعوبة في تحديد العلاقة بشكل واضح ودقيق.
- ضيق الوقت نظراً لإرتباطنا بالبحوث الفصلية والتربص.

مدخل

عقب تأسيس المنظمة الخاصة في مؤتمر فيفري 1947م، ورغم الطابع الخاص لهذا التنظيم فلم يكن بمنأى عن مضاعفات الأزمات التي كانت تمر بالحزب وقيادته **MTLD** فقد أدّت الأزمة البربرية * التي عاشها الحزب بفرنسا خاصة سنتي 1948م – 1949م إلى أبعاد آيت أحمد المسؤول الفعلي للمنظمة الخاصة بسبب عرض المسؤول الأول محمد بلوزداد ** وقد تمّ تعويضه في خريف 1949م، بأحمد بن بلّة، وأعقب ذلك تحوير في قيادة المنظمة عيّن أثره بوضياف على رأس منطقة الجزائر في حين استخلف أحمد بن بلّة على وهران عبد الرحمان بن السعيد، وأدّت "**أزمة الدكتور الأمين دبّاغين** " في نفس الفترة تقريباً إلى حادثة رحيم [1] الذّي انتقد القيادة المركزية صراحة بعد إقصاء الأمين دباغين من (ح. إ.ح.د.) و عندما بلغه الأمر بالانضباط، ذهب به الأمر إلى التهديد بكشف النشاط السّري فقرّر القبض عليه لإجباره على السكوت، لكن المهمة فشلت وتمّ كشف سر المنظمة إلى الشرطة الفرنسية التي قامت بجملة من الاعتقالات.[2]

ويمكن القول أن اكتشاف المنظمة الخاصة كان ضربة قاسية للرجال الذّين كان لهم طموح في إعلان الثورة المسلحة.[3]

---

* - حدثت بسبب تغلغل ما يسمى بالعناصر البربرية داخل ح.إ . ح. د. والحساسية التي حدثت داخل الحزب هي في الحقيقة خلق استعماري للقضاء على وحدة الحزب والتفرقة بين ما هو بربري جزائري وعربي جزائري ، فقد أعطيت هذه الأزمة الأهمية الكبرى كون الإدارة الاستعمارية قد جعلت منها الشغل الشاغل آنذاك ، أنظر أمال شلبي ، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954م – 1956م ، رسالة ماجستير، باتنة، 2006م، ص 80.

** - محمد بلوزداد: ولد سنة 1924م ، لقب بالسماسي المسعود بالجزائر العاصمة تحصل على شهادة مكافئة لشهادة البكالوريا ، انتمى إلى الحزب الشعب الجزائري 1934م، عضواللجنة المركزية ، أسندت إليه قيادة المنظمة الخاصة ، توفي يوم 14- 01- 1952م بالمركز الفرنسي الإسلامي بتونس بعد معاناة طويلة من مرض السل أنظر:
Ben youcef Ben Khaba : les origines du 1er November Edition : Dahled , Alger : 1989 , pp : 129- 130

[1] - محمد ، عباس: اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص ص : 31- 32.

[2] - عبد المجيد، بوزبيدة: الإمداد خلال حرب التحرير الوطنية (شهادتي)ط2، الزائر، 2007م، ص ص 17- 18.

[3] - آمال شلبي: المرجع السابق، ص 84.

وبعد تفكيك المنظمة الخاصة تتسع الأزمة داخل الحزب بعد مؤتمر **MTLD** في أفريل 1953م، والذّي تعارض فيه المركزيون والمصاليون، وبقي قدماء O.S محايدون.

ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار الاستياء الذي أحسّ به قدماء المنظمة الخاصة، حيث حاولوا إعادة إنشاء تنظيم شبه عسكري المنحل لكن دون جدوى وهكذا فإنّ الميل إلى العمل المباشر أخذ يتسع ويخرج قدماء O.S من عزلتهم حيث ناشدوا كلا الفريقين على العمل والوحدة وفي هذا الاطار أنشأوا في 23 مارس 1954م ما يسمى باللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA من أربعة أعضاء وهم بن بولعيد، بوضياف، محمد دخلي، رمضان بوشبوبة، وكان الهدف المسجّل في اسمها شدّ صفوف الحزب وإلزامه للعمل المباشر.[1]

و في الحقيقة أن الخلاف الذّي ظهر بين المصاليين والمركزيين يعود لاختلاف في الطبيعة والتكوين والاتجاه، فمصالي كان يرى أنه لا حقّ لأحد أن يعارضه أو يشاركه في الرّأي، أي فرض السلطة الشخصية على الآخرين، في حين يرى المركزيون نبذ السلطة الفردية.[2]

أمام الخصام الحاد بين المصاليين والمركزيين، لجأ مصالي لعقد مؤتمر في هورنو ببلجيكا جويلية 1953م، وتمّ إقصاء خلاله المركزيين كما أن هذه الأخيرة عقدت مؤتمر بعاصمة الجزائر من 13- 16 أوت 1954م، ورفضت اتهامات مصالي بالانحراف وأعفت مصالي ومزغنة، ومرباح، من جميع المهام التي أوكلها الحزب إليهم، وانقسم الحزب وأصبح يدور في حلقة مفرغة.

---

[1] - سليمان، الشيخ: الجزائر تحمل السلاح (زمن اليقين)، تر: محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003م، ص 82.

[2] - يحي ،بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، 1830- 1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الزائر، 2007م، ص 129.

وبعد انتشار قضية الخلاف أكثر فأكثر حيث يتقدم عبد الرحمان بن العقون باقتراح حيادي يشبه الاقتراح الذّي قدّمه في مؤتمر المصاليين، فلم يجد له آذان صاغية.[1]

إن هذا الانقسام أدّى إلى إنهاء عملياً مهمة اللجنة الثورية للوحدة والعمل حسب بوضياف، وأمام هذه الوضعية اجتمع كل من بوضياف وديدوش مراد وبن بولعيد لتدارس الموقف وتقرر استدعاء الإطارات السابقة في المنظمة الخاصة لتدارس الوضع حيث انعقد اجتماع الذي عُنون تاريخيا باجتماع 22 بمنزل المناضل الياس دريش وقد حضره ممثلوا عن مختلف مناطق الوطن (العاصمة، وهران، البليدة، قسنطينة، الشمال القسنطيني وجنوبه ، ناحية سوق أهراس) وترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد، وعرض فيه بوضياف الأوضاع العامة التي تعيشها الجزائر، وهذا الأخير عُيّن مسؤول وطني مكلّف بتنفيذ الأهداف التي اتفق عليها في الاجتماع.[2]

ومن هنا يكون اجتماع 22 نواة وبداية لكفاح الشعب الجزائري الذّي دشنته في الفاتح من نوفمبر 1954م، أي أن الإنطلاقة كانت على يد مجموعة من المناضلين الذّين تربوا في أحضان ومبادئ الاستقلالية لحزب الشعب الجزائري.

[1] - عبد الرحمان ،العقون: مذكراتي، منشورات دحلب، 2009م، ص 196.
[2] - محمد،عباس: المرجع السابق، ص 43- 45.

الفصل الأول

- المبحث الأول: القيادة الداخلية والخارجية للثورة

أ- القيادة الداخلية:

إن الانشقاق الذي عرفته حركة انتصار الحريات الديمقراطية خلّف آثار سلبية عميقة على الحزب ومناضليه، وسمح في نفس الوقت للمناضلين الثوريين من الانطلاق لتصحيح الخطأ النضالي وإنقاذ الموقف وتجاوز الخلافات.[1] وكبداية لذلك بدأ القادة الثوريون بتشكيل المجموعات القيادية في الداخل، ومرّ هذا التشكيل بعدة اجتماعات كان أوّلها:

1- **لجنة 22** : تنسب هذه اللجنة في تسميتها إلى مجموعة مكونة من اثنتي وعشرين عضواً من قدماء المنظمة الخاصة *، ولا تعتبر من الناحية التاريخية تنظيماً سياسياً قائماً بذاته، ولكن بوسعنا أن نعتبرها الجمعية التأسيسية الثورية التي أخرجت جبهة التحرير الوطني إلى الوجود في نوفمبر 1954م بالنظر إلى أن أول هيئة قيادية للثورة خرجت من رحمها وخرج من صفوفها أبرز قادة المناطق والولايات التاريخية في السنوات الأربع الأولى من حرب التحرير.

كان الاجتماع الذي تمخض عن تشكيلها في 25 جوان 1954م تحولاً كبيراً في المسار الذّي قام به مؤسسو اللجنة الثورية للوحدة والعمل**، ليس من منطلق أن ذلك الاجتماع كان يمثل الزفرة الأخيرة لتلك اللجنة

---

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954م- 1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2012، ص 09.

* - المنظمة الخاصة :organization special منظمة شبه عسكرية تأسست في 15 فيفري 1947م، هدفها التحضير لبدء الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، اعتمدت على هيكل خاص دقيق ومضبوط ضمت ما بين 1000 و 1500 مناضل، أخذت على عاتقها مسؤولية الإعداد للعمل المسلّح أشرف على رئاستها محمد بلوزداد، اكتشف أمرها في مارس 1950م.

** - اللجنة الثورية للوحدة والعمل: منظمة تأسست في 23 مارس 1954م بمبادرة من أعضاء المنظمة الخاصة والمركزيين ضمّت 22 عضواً، تولى رئاستها محمد بوضياف من أهدافها العمل على وحدة الحزب والمحافظة على مبادئه الثورية، والعمل على تجميع إطارات المنظمة الخاصة وإقناعهم بالعمل المسلّح.

فحسب، وإنّما لأنه شكل بداية التوجه العملي نحو الشروع في التحضير للثورة بالنسبة للعناصر النشيطة من المنظمة الخاصة الذين كانوا يتواجدون في الجزائر آنذاك.[1]

إنّ تجربة لجنة 22 تختلف بصورة كلية عن تجربة اللجنة الثورية للوحدة والعمل لأنّها تجاوزت التوجه الذي كان يسعى نحو القيام بالمبادرات السياسية باتجاه حلّ التأزم الداخلي للتيار الاستقلالي لصالح التركيز المطلق على الجوانب التنظيمية التي تؤدّي مباشرة إلى إشعال فتيل العمل المسلّح.

عقد الاجتماع الذي ظهرت فيه لجنة 22 في **25 جوان 1954م** بمنزل مناضل قديم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية في حيّ صالومي بالمدنية وحضره حسب رواية بوضياف كل من: **مصطفى بن بولعيد، بوضياف محمد، ديدوش مراد، رابح بيطاط، محمد العربي بن مهيدي، باجي مختار، مصطفى بن عودة، بن عبد المالك رمضان، عثمان بلوزداد، سويداني بوجمعة، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، الزبير بوعجاج، زيغود يوسف، رشيد ملاح، محمد مشاطي، بوشعيب أحمد، مرزوقي محمد، بوعلي السعيد، حباشي عبد السلام، عبد القادر العمودي وإلياس دريش.**[2]

إن الأهمية التاريخية لاجتماع 22 لا تكمن في التدقيق في عدد الحضور أو اليوم الذّي انعقد فيه، وإن كان ذلك ما تستدعيه عملية الضبط في الكتابة التاريخية وإنّما التحول الذّي أحدثه نحو الإسراع في تفجير الثورة، لأنه كان أول

[1] - عبد النور، خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954- 1961م، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006م، ص ص93- 94.
[2] - نفسه، ص 95.

اجتماع لقدماء المحاربين، وكان أوّل اجتماع لمحاربي المستقبل على حدّ تعبير ديدوش مراد أحد أبرز العناصر المنظمة لاجتماع 22.[1]

كان الإعداد لهذا الاجتماع من طرف مجموعة مكونة من بوضياف وبن بولعيد وديدوش مراد وبن مهيدي ورابح بيطاط، تولت هاته المجموعة توجيه النقاش وتلاوة التقارير السياسية حول الأوضاع العامة في البلاد وحول انسداد الأفق والتأزّم الداخلي للحزب.[2]

ترأس الاجتماع ابن بولعيد، وقدم محمد بوضياف تقريراً شاملاً عن الوضعية السائدة وعن أزمة الحرب المريرة، والجهود التي بذلتها المنظمة الخاصة واللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى غاية هذا الاجتماع، وخلص التقرير إلى طرح المشكل الجوهري: "نحن قدامى المنظمة الخاصة يرجع إلينا اليوم القرار في التشاور وتقرير المستقبل " وفي ظهيرة اليوم دار النّقاش حول القضايا المطروحة، وتجلّى موقفان:

1) الداعون إلى العمل المسلّح.
2) المترددون بحجة أنّ الظروف الحالية لا تسمح بذلك.

وتبودلت الحجج بين الطرفين، وكان التوجه الأول مدعوماً بحماسة المناضلين المصممين على اتخاذ القرار التاريخي، فقد دافع بوضياف عن تقريره وأكّد بن بولعيد على ضرورة فعل شيء وعدم الانتظار، وقال بن مهيدي كلمته المشهورة في وجه المقللين " أرموا بالثورة للشعب يحتضنها " وحسم سويداني

[1] - الطاهر، سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2001م، ص 19.
[2] - عبد النور، خيثر: المرجع السابق، ص ص 99- 100.

بوجمعة النقاش بكلمات مؤثرة واجه بها الصامتين " نعم أم لا ، هل نحن ثوار؟ إذا ماذا ننتظر للقيام بهذه الثورة إذا كنّا صادقين مع أنفسنا ؟ ".[1]

كرّس الاجتماع من جهة أخرى اللجنة الخماسية * كقيادة للحركة الوليدة ومنسقها محمد بوضياف [2]، وكانت لجنة الخمسة هذه نواة قيادة الثورة قبل أن ينظم إليها كريم بلقاسم. ** [3]

2- لجنة الستة:

تعد هذه اللجنة بمثابة النواة التي تشكلّت منها قيادة الثورة في الدّاخل ظهرت بفعل الجهد الذّي بذله أعضاء لجنة الخمسة التي أقرها اجتماع 22.[4]

واكتملت المجموعة باستمالة أبرز رفاقهم من قدماء عناصر المنظمة الخاصة في منطقة القبائل الممثل في كريم بلقاسم، ولم تكن تلك المساعي يسيرة في ضمه بفعل الولاء الكبير لمصالي الحاج في أوساط أغلبية مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية في منطقة جرجرة.[5]

كان التوصل إلى تكوين لجنة الستة عسير لأن إقناع كريم بلقاسم استغرق أكثر منذ شهرين [6] .

---

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 14.

* - اللجنة الخماسية مكونة من كل من : محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط.

[2] - محمد، عباس: نصر بلا ثمن: الثورة الجزائرية 1954- 1962م، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص ص 60- 61.

** - كريم بلقاسم: ولد بتيزي وزو سنة 1922م، عضو مجموعة الستة وأحد أبرز مفجري الثورة التحريرية، وأحد قادة جبهة التحرير الوطني منذ النشأة، أصبح قائداً للولاية الثالثة (القبائل) بمساعدة أعمر أو عمران، شارك في مؤتمر الصومام وصار عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ، بعد تأسيس الحكومة المؤقتة، شغل منصب وزير القوّات المسلّحة ثمّ وزير الشؤون الخارجية ثم وزيراً للشؤون الداخلية، شارك في مفاوضات إيفيان وكان من الموقعين عليها، أغتيل بعد الاستقلال في 18 أكتوبر 1970م في فندق بفرانكفورت بألمانيا.

[3] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 15.

[4] - عبد النور، خيثر، المرجع السابق، ص 102.

[5] - محمد ، عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 62.

[6] - عبد النور، خيثر: المرجع السابق، ص 104.

ويذهب محمد عباس للقول أن المفاوضات استغرقت أكثر من أربعة أشهر كاملة ولم تتوج بانضمام كريم بلقاسم إلا في أواخر 1954م وهذا حسب شهادة بوضياف وآخرين على حدّ تعبيره.[1] على الرغم من أن أول إتصال تمّ بين كريم بلقاسم وبين المجموعة المؤسسة للجنة الثورية للوحدة والعمل كان في شهر ماي 1954م، حيث اجتمع مع ديدوش مراد وناقش معه عرضاً حقيقياً يقضي بالتحاقه بصفوف تلك الهيئة، وانتهى ذلك اللقاء دون نتيجة تذكر بفعل تحفظ كريم بلقاسم من علاقة اللجنة الثورية بالمركزيين.

وبعد فشل تجربة اللجنة الثورية وانعقاد لجنة 22 تجددت اتصالات اللجنة الخمسة بكريم بلقاسم عن طريق مناضل قديم هو الهاشمي حمود* ثم ديدوش مراد من بعده دون أن يوفق كل منهما [2].

وخلال شهر أوت تمت الاتصالات بين بولعيد وبوضياف مع كريم بلقاسم وأوعمران ** لإزالة كل غموض محتمل لدى قادة القبائل حول علاقة مجموعة 22 بالمركزيين.[3]

انتهت تلك الاتصالات بانضمام كريم بلقاسم إلى لجنة الخمسة بعد موافقة تلك اللجنة على طلبه القاضي بإعطاء منطقة القبائل وضعية المنطقة التاريخية في التقسيم السياسي العسكري الأولي للتراب الوطني بعد أن كانت لجنة الستة أدمجتها مع منطقة الجزائر العاصمة.

---

[1] - محمد ، عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 62.

* - الهاشمي حمود: شغل الهاشمي حمود مسؤوليات سياسية هامة في التنظيم الداخلي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال 1953- 1954م، حيث كان عضواً في اللجنة المركزية التي انتخبها مؤتمر أوت 1954م، كما كان مسؤولاً على ولاية البليدة 1953م.

[2] - عمار، بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 385.

** - من مواليد 1919م ببلاد القبائل، ناضل في صفوف حزب الشعب، بعد حل هذا الأخير إنحاز إلى جناح مصالي الحاج ضد المركزيين، عند اندلاع الثورة أصبح نائب لكريم بلقاسم في قيادة منطقة القبائل، ثم قائد الولاية الرابعة.

[3] - عبد النور، خيثر: المرجع السابق، ص 104.

ولا يعلم بالتدقيق تاريخ تكوّن لجنة الستة، ولكن العديد من المصادر تشير إلى أواخر شهر أوت 1954م.[1]

كان اجتماع لجنة 22 أول خطوة نحو تشكيل أول هيئة أركان للقيادة الميدانية في الثورة وتحضير الأفواج، عقدت لجنة الستة اجتماعاً في 10 أكتوبر 1954م لوضع الترتيبات الأخيرة وقد تقرر فيه تعيين مسؤولي المناطق ونوابهم.[2]

وتم تحديد المناطق وتعيين مسؤولياتها على النحو التالي:

أ: المنطقة الأولى: (الأوراس) بقيادة مصطفى بن بولعيد وينوبه البشير شيحاني.

ب: المنطقة الثانية: (شمال قسنطينة) بقيادة مراد ديدوش وينوبه يوسف زيغود.

ج: المنطقة الثالثة: (القبائل الكبرى والصغرى) بقيادة كريم بلقاسم وينوبه عمار أوعمران.

د: المنطقة الرابعة: (العاصمة وما جاورها) بقيادة رابح بيطاط وينوبه بوجمعة سويداني .

هـ: المنطقة الخامسة: (وهران وما جاورها) بقيادة محمد العربي بن مهيدي وينوبه رمضان بن عبد المالك.

و: المنطقة السادسة (الصحراء) بقيت مجرد مشروع.

[1] - عبد النور، خيثر، المرجع السابق، ص 104.
[2] - نفسه، ص 115.

وكلف محمد بوضياف منسق لجنة الستة بتولي مهام التنسيق بين قيادة المناطق والوفد الخارجي للجبهة الذّي ينشّط انطلاقاً من القاهرة.[1]

إنّ الشائع في كتاباتنا حول أول قيادة ميدانية للثورة التحريرية هو تحديدها بعشرة شخصيات تمثل قادة المناطق الخمسة إضافة إلى نوابهم، ولكن في الواقع لم يكتف أي قائد من هؤلاء القادة بمساعد واحد لأنهم كانوا يراعون ضرورة تمثيل جميع نواحي المنطقة ولم يهملوا الاستعانة بكل الشخصيات ذات الصيت الثوري في مناطقهم.[2]

ب- الوفد الخارجي للثورة:

1- تشكيلة الوفد:

تجمع أغلب الكتابات حول فكرة انقسام أول قيادة للثورة إلى جناحين، أحدهما ميداني في الداخل والممثل في قادة المناطق الستة السابق ذكرهم والآخر للدعم والاسناد الخلفي في الخارج، وكان هذا الأخير يتشكل من كل من:

محمد خيضر* وحسين آيت حمد، أحمد بن بلة ** ثم محمد بوضياف في آخر المطاف كمنسق بينهما، (أي بين الوفد الداخلي والخارجي).

---

[1] - محمد ، عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 69- 70.

[2] - عبد النور، خيثر: المرجع السابق، ص 118.

* - هو خيضر بن محمد ولد سنة 1912م، بالجزائر العاصمة من عائلة تعود أصولها لمنطقة الزيبان ببسكرة، انخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري حيث انتخب نائباً عن الجزائر العاصمة سنة 1946م بعد اكتشاف المنظمة الخاصة لجأ خيضر إلى القاهرة سنة 1950م، اعتقل مع بن بلة ورفاقه في حادثة اختطاف الطائرة سنة 1956م، عيّن عضواً في المجلس الوطني للثورة 1956م – 1962م، أغتيل في مدريد سنة 1967م.

** - هو أحمد بن بلة ولد بمغنية عام 1916م، عندما بلغ 15 سنة انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، برزت زعامته الأولى سنة 1949م في إطار المنظمة الخاصة، اعتقل سنة 1950م حكم عليهما بالسجن المؤبد إلا أنه تمكّن من الفرار سنة 1952م والتحق بالقاهرة منذ نوفمبر 1954م، أول رئيس للجمهورية الجزائرية سنة 1962م، بعد 3 سنوات أطيح به أثر انقلاب قضى 14 سنة في السجن.

عرف الوفد بعدة تسميات: كالبعثة الجزائرية، الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، والوفد الجزائري أو مصطلح مندوبية الخارج في المرحلة الأولى من حرب التحرير.

وقبل الخوض في محاولة تسليط الضوء على الأداء الذّي قام به عناصر الوفد الخارجي في الفترة الممتدة من الانطلاقة إلى انعقاد مؤتمر الصومام ، يبدو من الضروري العودة إلى الأصول الأولى التي ظهرت فيها أول تشكيلة لما أصبح يعرف بعد انطلاقة الثورة بالوفد الخارجي لأن تلك العودة إلى بداية الخمسينيات سوف تسمح لنا بتتبع المسار الذّي تكوّن الوفد من خلاله في سنوات 1951- 1954م في القاهرة التي كانت ملجأ وملاذا وقاعدة لانطلاق نشاط عدد كبير من قادة الحركات الوطنية المغاربية.[1]

كان محمد خيضر أول من حطّ رحاله بالقاهرة سنة 1950م، وهذا بعد فراره من الجزائر في أعقاب اكتشاف المنظمة الخاصة من طرف الشرطة الفرنسية والتي اكتشفت أيضا أن خيضر شارك في عملية بريد وهران* إلى جانب رفاقه وسرعان ما أصبح خيضر في القاهرة عضواً أساسياً في لجنة تحرير المغرب العربي.

هذا عن خيضر، أما حسين آيت أحمد فقد التحق به بعد أكثر من سنتين أي في جويلية 1952م، وكان هو أيضاً عضواً في لجنة تحرير المغرب العربي، أما بن بلة فقد التحق برفيقيه في القاهرة سنة 1953م لأنه توجه بعد فراره من سجن البليدة 1952م إلى فرنسا وكان بوضياف آخر من التحق بأعضاء الوفد الخارجي وتختلف الكتابات التاريخية حول تحديد التاريخ الدقيق لالتحاق

[1] - عبد النور، خيثر: المرجع السابق، ص ص 132- 133.

* - عملية بريد وهران: تم فيها مهاجمة مركز بريد وهران من طرف أعضاء المنظمة الخاصة، بقيادة أحمد بن بلّة، نفّذت العملية ليلة 5 أفريل 1949م، تمّ الحصول فيها على مبلغ قدّر بـ 3070000 فرنك.

بوضياف برفاقه في القاهرة، فقد أشار فيليب تريبيي إلى ذلك أنه كان في 27 من أكتوبر 1954م، بينما ذهب مبروك بلحوسين إلى التشكيك في ما ذكره لأنه أورد الرسالة التي قام بإرسالها من العاصمة السويسرية " **برن** " بتاريخ 29 أكتوبر 1954م إلى رفاقه في القاهرة لإطلاعهم بموعد تفجير الثورة في أول نوفمبر، وهذا ما يرجح صحة الكتابات التي تحدد في 2 نوفمبر 1954م كتاريخ لالتحاق بوضياف بالوفد الخارجي.[1]

وإذا بحثنا عن التاريخ الدقيق لتأسيس الوفد الخارجي للثورة نجده كان في شهري جويلية و أوت 1954م ، وما كان قبله لم يكن سوى الوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كانت تحرص على إبقاء عضويتها في صفوف مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي منذ سنة 1947م، ومن دواعي التحفظ على تسمية الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني حتى بعد مرور أشهر عديدة منذ بداية العمل المسلّح هو ذلك الغموض الذّي كان يحوم حول الطبيعة الحقيقية للدور الذّي كان منوطاً بالوفد الخارجي، والصعوبة تكمن في الغموض الذي كان يلف أداء قيادة الثورة بشقيّها الداخلي والخارجي فقد أدّى مبدأ القيادة الجماعية إلى منح حرية المبادرة للقادة في الداخل لكنه لم يوضح حدود الصلاحيات وطبيعة المهام بدقة بالنسبة للقادة في الخارج.[2]

[1] - عبد النور، خيثر: المرجع السابق، ص ص 133- 134.
[2] - نفسه، ص 135.

2- نشاط الوفد الخارجي:

كلّف وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج برسم السياسة الخارجية وفق المبادئ المتفق عليها، وانطلاقاً من القاهرة قام كل من بن بلة وآيت أحمد وخيضر ومساعديهم بنشاط حثيث للتعريف بالقضية الجزائرية.[1]

ويشير إلى ذلك محمد عباس بقوله أن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني كثّف من مساعيه الرامية إلى التعريف بالقضية الجزائرية على الصعيد الدولي وكسب الدعم السياسي والدبلوماسي لها بالدعم العربي والإسلامي.[2]

ويذكر بوبكر حفظ الله أنه عشية اندلاع الثورة الجزائرية كان لا بدّ على الوفد الخارجي القيام باتصالات في عدة مناطق خارج الجزائر لاسيما مصر من أجل تكوين شبكات لوجستية لتزويد جيش التحرير بكل ما تحتاجه من مؤن وأسلحة.[3]

وقد علّق المجاهدون آمالاً كبيرة على أعضاء الوفد الخارجي المكلفين بمهمة التسليح.[4] والحصول على التأييد الدولي على المستوى الخارجي في السنة الأولى من حياة الثورة لم يكن عملية ميسرة، بل واجهتها الكثير من الصعوبات على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية، فجمع الأموال في بداية الثورة على سبيل المثال قد تمّ بمشقة كبيرة، ففي أول جولة قام بها محمد خيضر إلى الأقطار العربية انتهت بخيبة أمل كبيرة ولم يتم جمع سنتيم واحد.[5]

كما قام الوفد الخارجي بمحاولة توحيد جبهة الكفاح المغاربية سياسياً وعسكرياً، وقد دعمت مبادئ الثورة الجزائرية أفكار عبد الكريم الخطّابي ، التي

---

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 38.
[2] - محمد ، عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 11.
[3] - بوبكر، حفظ الله: التموين والتسليح إبان الثورة التحرير الجزائرية 1954م- 1962م طاكسيج كوم، الجزائر، 2011، ص 133.
[4] - محمد ، خيشان: مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، 1947- 1957م، رسالة ماجستير، القاهرة، 2002م، ص 23.
[5] - أمال ، شلبي : المرجع السابق، ص 98.

كانت تدعوا إلى وحدة الحركة المغاربية، والتقت كذلك مع الاشتراطات المصرية التي ربطت دعمها بتوحيد الكفاح في الأقطار الثلاثة، وعملت على إنجاح مهمة تسليح الثورة اعتماداً على التنسيق المغاربي، فعلى الجبهة الشرقية تعاون المسؤولون الليبيون مع ابن بلة والتونسيون من أجل شراء وتمرير الأسلحة، وتقرر أن تفعل الجبهة الغربية ويتم التنسيق أكثر مع المغربيين، خاصة وأن القضية المغربية عرفت تطورات حاسمة وكان طموح توحيد الجبهتين عسكرياً هدفاً استراتيجياً للثورة الجزائرية، ولهذا اجتمع ممثلوا جبهة التحرير الوطني بالقاهرة مع علال الفاسي وعبد الكبير الفاسي في بداية عام 1955م، وأكّدوا على تنسيق العمل المشترك وتفعيل نشاط الجبهتين الوهرانية الجزائرية والمغربية، مستغلين في ذلك الدعم المصري بالسلاح.[1]

ويذكر بن بلة أن أعضاء الوفد الخارجي قاموا بمجهودات جبّارة لتسليح المقاتلين بالداخل، وأن مصر قدمت من جهتها مساعدات كبيرة في هذا المجال، فقد زودت المناطق الشرقية بكميات معتبرة من الأسلحة منذ شهر أكتوبر 1954م.[2]

وتعد مصر حليفة الثورة الجزائرية الأكثر فعالية والأكثر أهمية في ما يتعلق بالسلاح الذي كان يفد تباعا للجزائر، وهي تمثل مصدراً رئيسياً في هذا المجال، وكان بن بلة له الدور البارز في إقناع المصريين بتقديم الدعم المادي للجزائر في هذا المجال.[3]

وبعد نجاح المباحثات مع علال الفاسي وعبد الكبير الفاسي تم الإعداد لإنشاء جيش تحرير المغرب العربي، وهكذا تجسّد حلم المناضلين المغاربة في توحيد

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص ص 39- 40.
[2] - فتحي، الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، مصر، 1990م، ص 60.
[3] - بوبكر، حفظ الله: المرجع السابق، ص 200.

المعركة ضد الاستعمار الفرنسي، إذ يذكر بوضياف أن وصول باخرة دينا * في أفريل 1955م جاء في ظرف كانت فيه الثورة بالقطرين يحذوها الأمل في مصير وحدوي لشمال إفريقيا.[1]

وبعد عملية اليخت دينا توالت عمليات جلب السلاح حيث كانت عملية المركب دافاس ثم اليخت Good hope أو الحظ السعيد ثم اليخت انتصار والسفينة فاروق، ومعظم هاته السفن كانت مصرية.[2]

وقد كان الأمل في مصير موحد لشمال إفريقيا بالمسؤولين الجزائريين إلى توحيد المواقف السياسية والجبهات العسكرية، وأثمرت مساعيهم نجاحاً سياسياً وعسكرياً باهراً، ففي الجانب السياسي كانت مهمة التعريف بالقضية الجزائرية، وكسب الدعم لها صعبة للغاية كما سبق لنا ذكره حتى في الأوساط العربية والمغاربية، خاصة في ظل التعتيم والمنافسة المصالية لتنظيم جبهة التحرير الوطني الجديد، وفضلاً عن مساندة جمال عبد الناصر ومحمد بن عبد الكريم الخطابي منح علال الفاسي وصالح بن يوسف تزكيتهما للجبهة .

وانطلاقاً من كسب الدعم السياسي لجبهة التحرير الوطني وانتهاءً بتبني مواقف مشتركة حقق التوجه الوحدوي للكفاح المشترك نتائج مهمة في مؤتمر باندونغ، إذ كللت الجهود كما خطط لها بإرسال وفد موحد عن أقطار الشمال الإفريقي الثلاثة، والقصد من ذلك رفع القضية الجزائرية إلى مصاف قضيتي تونس ومراكش لتأخذ حظها من الحل، وكذا توحيد قضايا المغرب العربي

* - الباخرة دينا نسبة للملكة دينا عاهلة الأردن، قدم هذا اليخت في فيفري 1955م محملاً بالسلاح والذخيرة، ضمت هاته الحمولة أسلحة حديثة تنوعت من مدافع وبنادق للمزيد أنظر أمل شلبي: المرجع السابق، ص 104- 105.

[1] - عبد الله، مقلاتي: المرجع السابق، ص 40.

[2] - أمال، شلبي: المرجع السابق، ص 105.

وقد عبر مؤتمر باندونغ * في بلاغه النهائي في يوم24 أفريل 1955م عن مساندته لقضايا التحرر في شمال إفريقيا وتأييده لحق تونس والجزائر ومراكش في تقرير المصير وفي الاستقلال ودعا الحكومة الفرنسية إلى حلّ القضية حلاً سلمياً بدون تأجيل. وعليه فقد جندّت جبهة التحرير الوطني مختلف الفعاليات المغاربية والأحزاب الوطنية لخدمة استراتيجيها الثورية.[1]

وتعتبر محطة مؤتمر باندونغ محطة ناجحة حققتها الدبلوماسية الجزائرية في بداية الثورة تحت قيادة الوفد الخارجي، والتي مهدّت وساهمت بشكل كبير في وصول طلب تسجيل القضية الجزائرية لدى هيئة الأمم المتحدة بعد تأسيس مكتب الوفد بنيويورك وتشكل وفد رسمي باسم الكتلة الآفروآسيوية لدى هيئة الأمم المتحدة ،إضافة إلى دعم ممثلي وفود دول الأعضاء في الجامعة العربية، وهكذا تمكن الوفد الخارجي من اختراق الجدار السياسي الفرنسي والدخول إلى هيئة الأمم المتحدة وكسب وثيقة تسجيل القضية الجزائرية بدعم من الدول الإفريقية والآسيوية والعربية بالخصوص ،ومن ثمّ فتح جبهة ثانية للصراع مع الحكومة الفرنسية هي جبهة العمل الدبلوماسي.[2]

أما على الصعيد العسكري فقد بعثت الثورة الجزائرية مشروع كفاح عسكري مغاربي انخرطت فيه جيوش تحرير الأقطار المغاربية الثلاثة، وهو مشروع كان بمثابة حلم سعى لتجسيده الأمير ابن عبد الكريم الخطابي والوفد الخارجي للثورة الجزائرية.

---

* - مؤتمر باندونغ: المنعقد بأندونيسيا سنة 1955م، دعت إليه بعض دول العالم المستقلة مبكراً كمصر والهند وأندونيسيا، ضم 29 دولة من إفريقيا وآسيا بهدف تشخيص الوضعية العسكرية والسياسية التي كانت تعرفها دول العالم الثالث والدول المستعمرة بشكل خاص ودراسة السبل والوسائل التي من خلالها يمكن تقديم الدعم للحركات الثورية التي مازالت تكافح من أجل استقلالها شاركت الجزائر فيه بوفد تكوّن من حسين آيت أحمد ومحمد يزيد، حيث قدما به في بداية الأشغال عرض حول ما كان يجري من الداخل ثم شرح للمؤتمرين مطالب الثورة الجزائرية، كما شدد الوفد على الاعتراف بالقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، ويعتبر المؤتمر أول عتبة لتدويل القضية الجزائرية.

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 41.

[2] - محمد ،خيشان: المرجع السابق، ص 68.

وقد تجسّد التنسيق بين جيوش حركات التحرير المغاربية في الميدان، حيث كانت المناطق الحدودية التي تصل الجزائر بتونس والمغرب نقاطا استراتيجية في التواصل، واجتمعت رغبة المناضلين الجزائريين والمغربيين في توحيد جبهتي الريف المغربية و وهران الجزائرية اللتين باشرتا عملاً عسكرياً مشتركاً بدءً من يوم 2 أكتوبر 1955م، حيث أعلن عن تأسيس جيش تحرير المغرب العربي، واتخذت منطقة الريف الخاضعة للسيطرة الاسبانية، منطلقاً للتزود بالأسلحة وتدريب المجندين وإقامة القواعد الخلفية.[1]

وقد حقق هذا التنسيق المغاربي المشترك وخاصة بين المقاومتين المغربية والجزائرية وفي بداية أكتوبر عام 1955م نجاحات باهرة، فقد كان لإستراتيجية مغربة الحرب التي تبناها الوفد الخارجي للجبهة نتائج إيجابية على الثورة الجزائرية وعلى الشمال الإفريقي.[2]

وهذا العمل العسكري الذّي سعى الوفد الخارجي إلى تحريكه، لم يكتفي بمساعدة الشعوب المغاربية بل سعى إلى تعميم دعوته لتشمل كل الدول العربية والإسلامية ليبادروا إلى نجدة الجزائر بالسلاح والذخيرة وكل ما يساعدها للوصول إلى استقلالها.[3]

وعمل الوفد أيضاً على كسب الدعم العربي الاستراتيجي حيث استعان الوفد الخارجي للجبهة بالدعم المصري المقدم من أجل تسليح وتموين الثورة، وكذا من أجل كسب الموقف العربي لدعم القضية الجزائرية، وقد أعرب الملك السعودي وملك ليبيا عن استعدادهما المبكر لدعم الثورة مادياً وعسكرياً، وشرع في تجنيد الجامعة العربية والدول والمنظمات الجماهيرية العربية للتضامن مع القضية

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 41.
[2] - نفسه: ص 42.
[3] - محمد ، خيشان: المرجع السابق، ص 98.

الجزائرية، وبذل الوفد الخارجي جهوداً معتبرة في تفعيل هذا التضامن وفي كسب المواقف السياسية لصالح مساندة القضية الجزائرية وقد مثلت بحق الأقطار العربية العمق الاستراتيجي للثورة الجزائرية، إضافة إلى مختلف أصناف التأييد والمساندة، اجتهدت هذه الأقطار بشكل جماعي وفردي في مؤازرة القضية الجزائرية على الصعيد الدولي.[1]

تركزت جهود الوفد الخارجي خلال فترة 1954، 1956م على نقل حقائق حول العمل الثوري الذّي كان يتسم بالتوسع والشمولية إلى الرأي العام العربي والدولي ليطلع بنفسه على حقيقة الوضع ،والاطلاع أيضاً على السياسة الفرنسية المعتمدة على التقتيل والقمع وكانت تصب هاته الجهود في السعي لكسب معركة التدويل على الساحة الدولية.[2] ولم يتوقف نشاط الوفد على العمل الدبلوماسي فقط بل تمكن أيضاً في السنوات الأولى منذ اندلاع الثورة من توفير كميات هائلة من السلاح، ومبالغ مالية متواضعة لدعم المجهود الحربي.[3]

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 42- 43.
[2] - محمد ، خيشان: المرجع السابق، ص 61- 62.
[3] - نفسه: ص 165.

- المبحث الثاني: مشكل التسليح وتوتر العلاقة بين القيادتين.

مشكلة عدم توفر الأسلحة شكلت عائقا أمام تفعيل قدرات الجيش وكذا تجنيد المناضلين رغم وعود الوفد الخارجي، وقد اندلعت الثورة من دون أن تدخل أية قطعة سلاح من الخارج، وكان لابد من انتظار أواخر 1954 لتبدأ عمليات تسريب السلاح، وكانت وتيرة الأسلحة طيلة عام 1955م بطيئة، أما عام 1956م فقد أدخلت شحنات معتبرة، لكن بحكم وصولها على الحدود فقد استفادت منها المناطق الداخلية هذا ما حتم العمل بمبدأ توفير السلاح من العدو، وقد نتج عن هذا المشكل تذمر بعض القادة على الرغم من الجهود التي بذلها بن بلة ورفاقه للخروج من هذه الأزمة الخانقة.[1]

أ- أزمة التسليح:

مشكلة التسليح كانت من أهم الصعوبات التي واجهت الثورة في السنوات الأولى على الأقل، حيث كان المصدر الأساسي في التسليح هو ما بقي من عمل المنظمة الخاصة، ففي سنة 1947م، ثم شراء 2.000000 فرنك فرنسي قديم من ليبيا خزّنت في واد سوف* وكانت حمولتها تحتوي على 130 بندقية حربية من نوع ستاتي **STATI** وأربع صناديق ذخيرة، وقد نقلت من واد سوف إلى منطقة بالقرب من الأوراس " زريبة حامد بين بسكرة وسيدي عقبة " ليتسلمها مصطفى بن بولعيد ويقوم بتخزينها بقرية الحجاج، احتوت على 33 بندقية من نوع ستاتي وصندوق ذخيرة نقلت أيضاً من بسكرة ثم قسنطينة.

---

[1] - عبد الله ، مقلاتي :المرجع السابق، ص 44.

* - كانت منطقة واد سوف مركزاً لتوفير السلاح، وهذا راجع لقربها من موقع المعارك التي دارت بين قوات المحور والحلفاء في الصحراء الليبية، أثناء الحرب العالمية الثانية، لهذا ازدهرت تجارة الأسلحة وتهريبها، أنظر: أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، دار الغرب الجزائري، بيروت، 1990م، ص 106.

وعلى غرار واد سوف شهدت المنطقة الغربية هي الأخرى عمليات تهريب وتسريب للسلاح عبر الحدود المغربية خاصة بالغرب الوهراني، والجهة الشرقية نحو جبال النمامشة أي إلى منطقة الأوراس.[1]

وقد لعب الموقع الجغرافي لكل من المنطقتين دور في تسهيل ونجاح هذه العمليات وما هو متعارف عليه أن عملية جمع السلاح قبل اندلاع الثورة وبعد، أصبح يتم بوتيرة بطيئة، هذا ما جعل من الانطلاقة متواضعة، فالمجاهدون كانوا في سباق مع قوات الاحتلال من أجل جمع بنادق الصيد التي كان يملكها الشعب والتي لم تكن مسجلة عند العدو.[2] حيث لا يكاد بيت يخلو من بندقية صيد لا سيما قبائل الشاوية في المنطقة الأولى والقبائل الكبرى في المنطقة الثالثة .

وقد ذكر المؤرخ الفرنسي **جاك J.DOXer** أن عدد الأسلحة في الجزائر آنذاك كان يقدر بحوالي ثمانون ألف (80.000) بندقية مرخصة وهو عدد قليل مقارنة بعدد السكان وعدد المجندين المتزايد في صفوف جيش التحرير، فالسلاح لم يكن متوفراً لا كمًّا ولا نوعاً لإنجاح العمل الثوري، لكن يبقى هذا العدد شيئاً ايجابياً بالنسبة للثورة لأنها في بداياتها الأولى، والهدف منها هو تعميمها بين فئات الشعب.

خلاصة القول هي أن أهم مصدر للسلاح في بداية الثورة كان محلياً وبالدرجة الأولى الشعب ثم مراكز الاحتلال وثكناته .[3] فمن كان يريد أن يلتحق بصفوف جيش التحرير، فما عليه إلا توفير سلاحه وذخيرته من العدو.[4]

---

[1] - أمال ، شلبي: المرجع السابق، ص 102.
[2] -بوبكر ،حفظ الله: المرجع السابق، ص 189.
[3] - أمال ، شلبي: المرجع السابق، ص 102.
[4] - لخضر، بورقعة: مذكرات شاهد على إغتيال الثورة، تر: الصادق بخوش، دار الحكمة، الجزائر، 1990م، ، ص20.

وهذا ما حرصت عليه الثورة في شعار " **سلاحنا نفتكّه من عدونا** " وهو استراتيجية وتكتيك حرصت الثورة على تتبعه في عملية غنم السلاح من العدو.

وفي هذا الصدد وبمناسبة طرح مشكل السلاح يرد ديدوش مراد على أحد المناضلين الذّين أثاروا هذه المسألة في اجتماع جويلية 1954م قائلاً : « ... إذا كنت تملك رصاصتين فهما كافيتين للاستيلاء على سلاح عدوك...».

وبالرغم من أن الأسلحة المستعملة في بداية الثورة أسلحة بسيطة وقديمة، إلاّ أنها كانت مختلفة ومتنوعة حسب المناطق التي وجدناها، فنجد منها الفرنسية، الإنجليزية، الإيطالية، الأمريكية، وهي قائمة لبعض الأسلحة التي استعملت بداية الثورة.[1]

الصابيو (الفردي)، بندقية الصيد (مسمار)، بندقية الصيد (صنطرة)، ستاتي (إيطالية)، مسدس (35- 6 و 65- 7) مسدس بولانق، خماسي (أمريكية)، الربطة (إيطالية)، خماسي (بلجيكية)، عشاري (انجليزي).[2]

إن مشكل السلاح لم يؤرّق منطقة أو منطقتين، بل أصبح مشكلاً مطروحاً على كل المناطق، فالأوراس مثلاً بعد أن كانت هي الممول والمصدر الأساسي لبقية المناطق، أصبحت هي الأخرى تعاني منه، ممّا اضطر قائدها مصطفى بن بولعيد فيما بعد البحث عن مصادر خارجية لجمع السلاح 1955م.[3] مثلها مثل المنطقة الخامسة التي عانت المشكل ذاته، مما اضطر العربي بن مهيدي السفر إلى مصر لبحث مشكل السلاح مع أحمد بن بلّة 1955م.[4]

---

[1] - وهيبة ، سعيدي،: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954- 1962م، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 42.
[2] - نفسه ، ص 43.
[3] - بوبكر،حفظ الله: المرجع السابق، ص 190.
[4] - محمد ، عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 101.

ولتبيان الإمكانيات والعتاد الحربي عند بدء الثورة يحصي النقيب مراد صديقي ذلك وفق المناطق التاريخية الستة:

1) **المنطقة الأولى**: تشمل جبال الأوراس ومنطقة الوادي، تضم 550 مجاهد يتوفر لديهم 200 بندقية إيطالية 6.5 ومجموعة من بنادق صيد.
2) **المنطقة الثانية**: تشمل منطقة شمال قسنطينة، تضم 530 مجاهد يتوفر لديهم 60 بندقية ما بين 6.5 إيطالية وبنادق صيد.
3) **المنطقة الثالثة**: تشمل بلاد القبائل الكبرى وتضم 570 يتوفر لديهم 88بندقية مختلفة ما بين فرنسية وإيطالية وسلاح صيد، بالإضافة إلى 45 مسدساً و3 آلاف طلقة فقط.
4) **المنطقة الرابعة**: تضم منطقة القبائل الصغرى وجبال الشريعة ومنطقة الشلف إلى تيارت تتوفر على 238 مجاهد لديهم 15 رشاشاً فقط.
5) **المنطقة الخامسة**: تضم منطقة وهران من تنس حتى الحدود التونسية المغربية، عدد المجاهدين فيها 400 يتوفر لديهم 10 بنادق فقط.
6) **المنطقة السادسة**: تشمل منطقة الجنوب الصحراوي، عدد المجاهدين فيها 75 لديهم 10 بنادق فقط.[1]

بالنظر إلى هذه الأرقام تتضح لنا الأسباب الحقيقية وراء تواضع إنطلاق الثورة وهي مشكل نقص السلاح في معظم ولايات الوطن، هذا ما نجم عنه الطلب الملح للقادة بالداخل لإيجاد حلول لتوفير السلاح من القادة بالخارج، من أجل مواصلة الكفاح المسلّح حتى لا تنتكس الثورة وتتراجع.

ومع مطلع سنة 1955م بدأت الجهود الدبلوماسية تتحرك نظراً للطلب الملح من القادة بالداخل، ونظراً أيضاً لاختناق الثورة اضطّر بن مهيدي إلى

[1] - مراد ، صديقي: الثورة الجزائرية عمليات التسلح السرية، تر: أحمد الخطيب، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص ص 28- 29.

الإلتحاق بالقاهرة لطرح هذا المشكل على بن بلة ورفاقه في الوفد الخارجي جانفي 1955م.[1]

وقد لعب الوفد الخارجي وعلى رأسهم أحمد بن بلّة المسؤول عن التسليح دوراً حاسماً في الإعداد المادي للثورة من خلال طلبه المتواصل للحكومة المصرية لتزويده بالسلاح لأن القادة بالداخل كانوا يلحّون على ذلك بسبب نفاذ السلاح ،وخاصة بالمنطقة الشرقية (الأوراس) التي كانت مسرحاً للأحداث الدّامية بين الثوّار والجيش الفرنسي، وبعد لقاء أحمد بن بلة رفقة محمد خيضر 05 أفريل 1954م بفتحي الديب وعزّت سليمان تمكنوا من الحصول على وعد مصري لدعم كفاح الجزائر[2].وإيجاد الحلول لمشكل التسليح الذّي أرّق الثورة.

وكانت بداية الحل في نهاية مارس 1955م، عندما أرسى يخت الملكة دينا شرق مدينة الناظور لإنزال أول شحنة من الأسلحة يتم إرسالها إلى المنطقة الغربية. [3] وكان على ظهر اليخت مجموعة من الضبّاط الذّين تدربّوا وتم إعدادهم في مصر لتولي مهمّات عسكرية في الثورة أمثال محمد بوخروبة (الرئيس الراحل هواري بومدين)، وكانت حصة جيش التحرير الجزائري منها كالآتي:

[1] - محمد ، عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 133.
[2] - فتحي ، الدّيب: المصدر السابق، ص 62.
[3] - محمد ، عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 133.

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
بندقية 303	204	طلقة 303	33.000
رشاش 303	20	خزان للبرن	240
بندقية رشاش تومي 45	68	طلقة 300 للبرن	166.500
قنبلة يدوية ميلز	356	طلقة 45 للتومي	136.000
كأس إطلاق	34	كبسولة	400
علبة كبريت هواء	50		

وفي سبتمبر 1955م وصل المنطقة شحنة ثانية أهم من الأولى على متن اليخت " انتصار " كانت حصة الجزائر فيها من الأسلحة كالآتي:[1]

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
بندقية 792	302	طلقة 7.92	46.2600
رشاش براوننغ 7.92	30	طلقة مسدس 455	1000
مسدس 455	20	طلقة مسدس 9ملم	1000
مسدس 9 ملم	34	نظارة مكبرة	8
قنبلة يدوية	72	بوصلة منشورية	15

وعلى اثر وصول هذه الشحنات إلى المنطقة الغربية ما بين سنتي 1955م – 1956م، انتعش الكفاح المسلح، ولو بشكل مختلف بين المناطق التاريخية

[1] - مراد ، صديقي: المصدر السابق، ص 30.

خاصة بعد سلسلة العمليات التي تلت اليخت دينا وانتصار أمثال اليخت غود هوب، الباخرة ديفاكس.[1]

كل هذه الجهود التي بذلها أعضاء الداخل والخارج ساهمت في توفير كمية صغيرة من القطع الحربية، لكنها لم تستطع تلبية كل حاجيات العمل المسلّح، وبقي مشكل التسليح أهم أسباب الصراع بين قادة الداخل والوفد الخارجي. وازدادت خطورته أكثر بعد الحصار الذي ضربته فرنسا على الولايات الداخلية بعد مؤتمر الصومام.[2]

3- مشكل التسليح وتأثيره على العلاقة بين قادة الداخل والوفد الخارجي:

كانت قضية التموين بالأسلحة وطبيعة العلاقة بين القادة بالداخل والوفد الخارجي من بين أكثر القضايا إثارة وحساسية خاصة بعد الانطلاقة المتواضعة للثورة بسبب نقص الأسلحة في معظم المناطق وعلى وجه الخصوص الثالثة و الرابعة والأولى والثانية والخامسة بشكل عام ،ولعدم استطاعة الوفد الخارجي التحكم في تنظيم أمور التسليح لإيصال الذخيرة والقطع الحربية للمناطق العسكرية بالداخل.

كل هذا أدّى إلى شدة لجهة قادة الداخل بتوجيه انتقاداتهم اللاذعة لعناصر الوفد، ونتيجة لهذا الشكل قام كريم بلقاسم بتحميل مسؤولية نقص الأسلحة لكل من بوضياف وبن بلة، ما انعكس سلباً على طبيعة العلاقة بين القيادة في

[1] - مراد ، صديقي: المصدر السابق ، ص 31.
[2] - محمد، خيشان: المرجع السابق، ص 147.

الداخل والخارج. وما زاد الأمر سوءًا تصعيد عبان* الموقف وإثارته للعديد من المسائل التي تعتبر خلافية على رأسها التسليح.

يتضح ذلك في رسائله التي بعث بها للوفد الخارجي، ففي رسالة بتاريخ 20 سبتمبر 1955م حكم فيها على الوفد الخارجي بالتقصير موجها كلامه بالدرجة الأولى لأحمد بن بلة.[1]

وفي رسالة أخرى بتاريخ 04 نوفمبر 1955م من عبان الوفد الخارجي جرّد فيها أعضاء الوفد من صفة تمثيل جبهة التحرير بالخارج... وهو خرق واضح لتفويض الوفد من قبل لجنة الستة عشية إعلان الثورة، إضافة إلى ذلك لم يتوقف عبان عن معاتبة الوفد الخارجي بل جرّدهم من مهامهم القيادية معتبراً إيّاهم " مجرد وطنيين بالمهجر مكلفين بمهمة من الجبهة والجيش... ! على غرار بن بلّة وبوضياف ".[2]

لقد كانت قضية التموين بالأسلحة وطبيعة العلاقة مع بعثة الخارج من أبرز القضايا مناقشة أيضا في اجتماع قيادة المنطقة الثانية بتمالوس تحضيراً لهجومات 20 أوت 1955م، الأمر الذّي يدفع إلى التساؤل حول خلفية العلاقة بين قيادة هذه المنطقة والوفد، مهما يكن من أمر فإن زيغود **كان يحاول دائماً عدم إثارة هذا الموضوع وتحفيز المجاهدين على الحصول على السلاح في

* - ولد عبان رمضان في العاشر من جوان 1920م، بعد مجازر 8 ماي 1945م عيّن رئيساً لولاية سطيف 1948مثم وهران، انضم إلى المنظمة الخاصة وهي الجناح المسلّح لحزب الشعب الجزائري من أجل الإعداد للثورة، أغتيل في المغرب يوم 26 ديسمبر 1957م.

[1] - الطاهر، جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954م- 1962م، دار الأمة، الجزائر، ص 118.

[2] - محمد، عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 247.

** - هو زيغود يوسف ولد 18 فيفري 1921م بقرية سمندو تقع شمال قسنطينة، كان عضواً باللجنة الثورية للوحدة والعمل، نوفمبر 1954م، مسؤول الشمال القسنطيني، قام بتنظيم هجومات 20 أوت 1955م.

.

الداخل مخاطبا إياهم بخصوص مسألة التسليح " أنّ سلاحهم يوجد على أكتاف عدوكم وحذار من الأشخاص الذين يريدون الاستيلاء على أموالنا ".[1]

موضوعيا إذا قمنا بتتبع الظروف الصعبة التي واجهت النشاط الثوري في بدايات الثورة يمكن القول أن مهمة الوفد الخارجي لم تكن سهلة أبداً، لأن البحث عن السلاح يعتبر من أخطر الأمور وأصعبها في ظل الثورة.

كما أن عملية نقله وتهريبه لن تكون سهلة خصوصاً وأن البحر المتوسط كان محاطاً بقواعد بحرية وجوية للحلف الأطلسي.

إضافة إلى ذلك فرنسا كانت تقوم بعمليات المراقبة المشددة على السواحل أثناء اندلاع الثورة حرصاً منهم على عدم دخول السلاح وتموين الثورة، وانطلاقاً من هذه الظروف الموضوعية لم تكن كميات السلاح بالمستوى المطلوب الذّي يساعد على سيرورة الكفاح المسلّح.[2]

ونظراً للحاجة الملحة والخانقة للسلاح أوفد من جديد عبان رسالة أخرى إلى الوفد الخارجي بتاريخ 13 مارس 1956م، يبلغهم فيها " ... نحن على استعداد لتقديم جميع التنازلات الممكنة لمن يزوّدنا بالسلاح ....".

ويشير في هذا الصدد إلى إمكانية مقايضة التسليح من المعسكر الشيوعي بقبول الحزب الشيوعي كتنظيم داخل جبهة التحرير الوطني.

القارئ لرسائل عبان الموجهة للوفد يلاحظ فيها أن الوفد لم يقدّم شيئاً لصالح الثورة. كما توضح أيضاً أن مهمة الوفد جمع السلاح عملية في غاية السهولة، وهذا دال على أن الوفد الخارجي لم يجد التفهم المنتظر من عبان ورفاقه ،الذّي كان يرى أن بإمكان الوفد استعمال الطائرات والبواخر لإنزال

[1] - الطاهر، جبلي: المرجع السابق، ص 180.
[2] - نفسه، ص 119.

السلاح بشكل مباشر للبلاد، وهذا اعتقاد يعكس قصر النظر وسوء التقدير لإمكانيات فرنسا الدولة القوية القادرة على ممارسة القرصنة في أعالي البحار.[1]

وما يؤكد طبيعة العلاقة بين قادة الداخل والوفد الخارجي مؤتمر الصومام الذي اتخذه عبان محاكمة للوفد، بسبب مشكل التسليح الذي اتهم فيه الوفد الخارجي بالتقصير ومحاباة المناطق الحدودية الأولى والخامسة، وقد تجلى هذا الحكم القاسي في عزل الوفد الخارجي ومنهم بوضياف.ما يمكن استنتاجه هو أن مؤتمر الصومام أظهر للعيان المشكل القائم بين القادة بالداخل والوفد واتضحت معالمه أكثر في شخص كل من عبان وبن بلة، وفي هذا الصدد ومباشرة بعد مؤتمر الصومام حدث جدل بين عبان وبن بلة حول حصيلة الوفد الحارجي في مجال التسلح خلال الفترة الممتدة ما بين 1نوفمبر 1954 إلى مارس 1956 فالأول يختزل الحصيلة بـ 450 قطعة إلى منطقة وهران، و100 قطعة إلى الأوراس، ليرد عليه بن بله قائلا: بأن ماتم جمعه بالمغرب 900 قطعة فضلا عن ما تم جمعه في كل من تونس واسبانيا[2].

[1]- الطاهر ،جبلي: المرجع السابق، ص 118.
[2]- نفسه، 119.

المبحث الثالث: تأثير قرارات مؤتمر الصومام على العلاقة بين قادة الداخل والخارج:

إن المرحلة الممتدة بين اندلاع الثورة، وانعقاد مؤتمر الصومام أوت 1956م كانت بمثابة مرحلة تجنيد وتعبئة لمختلف الفئات من الشعب، وتم وضع برنامج متكامل خاصة في مؤتمر الصومام * .

كان تأثير الثورة قد فعل فعلته في نفسية الفرنسيين فمنذ فيفري 1956م تسقط حكومة " **منداس فرانس** " ويأتي " غي مولي " بحكومته الجديدة، وتتوالى سقوط الحكومات باتساع الثورة.[1] خاصة بعد عمليات 20 أوت 1955م، حيث شاركت فيها الجماهير الشعبية، حيث أحدثت هلعاً وفزعاً في الأوساط الفرنسية، مما جعل صعوبة في الاتصال بين المجاهدين وكانت قلّة السلاح وقلة التنسيق والتثقيف السياسي، وعدم وجود سلطة عامة رسمية في ظلّ برنامج لاكوست العسكري ضد الثورة، هذا ما أدّى في كثير من الأحيان إلى تردد القادة في اتخاذ مواقف محددة من بعض المشاكل، لذا فإن توحيد القيادة أمر ضروري ولا يتحقق إلا بعقد مؤتمر عام يدرس فيه الوضع، وتتخذ فيه قرارات وقوانين.[2]

حيث يقول بن طوبال **: « قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية ... للمناقشة أو بدأ منذ شهر أفريل 1956م، في التنظيم للمؤتمر »، وبعد مداولات تم الاتفاق على أن ينعقد في واد الصومام، حيث مركز قيادة المنطقة الثالثة.[3]

---

* - عقد في 20 أوت 1956م بقرية إفري أوزلاقن بواد الصومام.

[1] - زيدان المحامي، زبيحة: جبهة التحرير الوطني – جذور الأزمة - دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص 100.

[2] - محمد الصالح، أوصديق: أيام خالدة في حياة الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون والطباعة، الجزائر، 2009م، ص 133.

** - كان عضواً في الحركة الوطنية، انضم للثورة للمنطقة الثانية، كان من بين الذين حضروا مؤتمر الصومام 1956م، أصبح مسؤولاً عنها بعد وفاة زيغود يوسف، شارك في اجتماع (م. و. ث. ج) 1957م، عضو في (ل. ت. ت) الثانية ومسؤولاً عن القسم الداخلي والتنظيم الإداري.

[3] - محمد لحسن، أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1956م – 1962م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م، ص 133.

وقد طرح هذا المؤتمر بعض الانتقادات خاصة فيما يتعلق بمجموعات الشمال القسنطيني وقد انتهى إلى مجموعة من القرارات، قصد تنظيم وهيكلة الثورة بإيجاد إدارة جماعية في التسيير والتنظيم.

من أهم القرارات التي أثارت الريبة والرفض، لدى بعض قادة الوفد الخارجي منهم بن بلة منها أولوية السياسي على العسكري، وطبقاً لهذا القرار فإن إدارة جبهة التحرير الوطني يجب أن تتمركز وتستقر داخل الوطن وهو ما لم يتم العمل به.

وغداة مؤتمر الصومام سلمت المحاضر إلى بن بلة، كانت لهجة رسالة عبان المرفقة بها آمرة " القرارات لا رجوع عنها ، الأن وقد جرى تسمية سلطة الثورة، وتحديد خطنا السياسي وتعيين الأهداف الواجب بلوغها، ومسؤوليات الجميع وكل فرد بمفرده، يهم أن يسود بيننا جميعاً تفاهم تام، لا سيما أننا نجتاز مرحلة حاسمة ". فعمل بن بلة مباشرة على إرسال جواب إلى لجنة التنسيق والتنفيذ حتى دون إستشارة زملاءه وبين اعتراضه في ثلاث نقاط هي:

- أن التمثيل في المؤتمر لم يكن كامل (الأوراس، البعثة الخارجية، ولاية وهران، المناطق الشرقية).
- إعادة النظر "في الطابع الإسلامي لمؤسساتنا السياسية القادمة " .والمقصود بذلك رفض علمانية الدولة وبالتالي رفض إتاحة مكان فيها للأقلية الأوروبية.
- وجود مسؤولي أحزاب قدامى داخل الهيئات القيادية.[1]

[1] - محمد، حربي: جبهة التحرير الوطني – الأسطورة والواقع 1954م – 1962م، تر: كميل داغر، ، لبنان، 1983م، ص 159.

وقد طلب بن بلة من عبان تأجيل نشر هذه القرارات إلى غاية حصول مواجهة بين وجهات نظر جميع الإخوة، وألح على أن هذه القرارات تبعث على الخلاف وأن نشرها على الملأ يترتب عليه تبعات خطيرة.[1] وقد احتدم الجدل وتحوّل إلى عداء مستفحل بين خصمين عنيدين هما: عبان رمضان المخطط الواعي وبن بلة.

لم يحضر الوفد الخارجي رغم وجوده في روما انتظارا للدخول سراً وقد اختلفت الآراء في أسباب ذلك منها:

1- المكان الأول اكتشفه العدو وأن المكان الثاني معرض للخطر ولو بقي أصحاب الداخل ينتظرون أصحاب الخارج لضاعت الفرصة باكتشاف العدو للمكان.
2- أن قادة الداخل عجلوا بعقده تفادياً للمواجهات والصراعات الشخصية أو تكريس اتجاه واحد فقط.[2] وهنا كانت بداية الخلاف الذّي كاد أن يوقع شرخاً كبيراً داخل الثورة التحريرية.

لقد خرج عبان من المؤتمر منتصراً إلى حين ،بعد أن فرض نفسه منسقاً على لجنة التنسيق والتنفيذ التي عادت الغلبة فيها للسياسيين، ثلاثة سياسيين هم: عبان واثنين من اللجنة المركزية وهما: بن خدة وسعد دحلب، مقابل اثنين من " الثوار" هما: بن مهيدي وكريم، ومن هنا يمكن القول أن المؤتمر عزل عملياً قادة بارزين كانوا يؤدون مهامهم بالتنسيق مع الداخل إقراراً منهم بأولوية الداخل بصورة عادية تقريباً وفي مقدمتهم بن بلّة،

[1] - مبروك ، بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر- القاهرة 1954- 1962)، دار القصبة، الجزائر، 2004م، ص 55.
[2] - أبو القاسم ، سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر- المقاومة والتحرير- 1830م – 1962م، دار العرب ، لبنان، 2007م، ص 170.

بوضياف، خيضرو آيت أحمد، كان هذا الموقف بداية رد فعل بعض الثوار الذّين تم إبعادهم.[1]

ومثلما اجتهد عبان في ترتيب الأمور لصالح تكريس نفوذه سعى بن بلّة للبحث عن أنصار له لإعادة الاعتبار لنفوذه، ولن يكون ذلك إلا بعقد مؤتمر تصحيحي أو الدخول في مناوشات وتصفية حسابات، وقد كادت الفتنة تستفحل ،بين بن بله وقادة الداخل لولا حادثة اختطاف الطائرة المقلة لابن بله ورفاقه في أكتوبر 1956،وضع حدا لذلك وحسم الموقف لصالح عبان ومع ذلك فإن دعاية بن بله القوية ضد قرارات المؤتمر ،وتوكليه محساس مسؤول قاعدة تونس بحماية الثورة .هذا الأخير استمر مع أنصاره في حملة المعارضة ،وقد كان ثوريا معارضاً للسياسيين، و يرى ضرورة مجابهتهم من أجل ذلك كان ينسق مع بن بلة ومحمد يوسفي في المغرب من أجل تصحيح الوضعية، وبحكم تواجده في قاعدة تونس فقد شكّل جبهة معارضة قوية موالية لابن بلة وتؤكّد بعض الشهادات أنها كانت تحضر لمؤتمر تصحيحي في تونس.

فقد رفض محساس التعامل مع مبعوثي (ل. ت. ت) والتعامل معها أصلاً ودعا القادة المواليين له لعقد اجتماع في ديسمبر 1956م، صادق على مبدأ الوقوف في وجه " محرفي الثورة " ومعارضة مقررات الصومام وقد اجتهدت لجنة التنسيق والتنفيذ في تجاوز المشكلة معه ودياً إلاّ أنّها تفاقمت، فاستقدم دباغين للتباحث في تونس، وأرسلت أوعمران على رأس وحدة عسكرية وأذعن محساس للأمر ، وفر خارج تونس خشية اغتياله، واتّبع أوعمران سياسة القوة حيناً، والمناورة أحياناً لإخضاع المجموعات الرافضة لقرارات المؤتمر.[2]

[1] - محمد، عباس: خصومات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 143.
[2] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 71- 72.

مع العلم أن من بين القادة الذّين كانوا في صف محساس وبن بلة نذكر منهم، عباس لغرور الباهي، لزهر شريط، مسعود عيسى، أحمد عزوي، طالب العربي...

هؤلاء كانت لهم صلات بالقيادات الأولى للثورة ولم تكن لهم علاقة بقيادات مؤتمر الصومام حيث كانوا على اتصال بأحمد محساس، تسليحاً وتموينا عن طريق تونس وليبيا بواسطة كل من : طالب العربي، عبد الحي، عبد الكريم هالي.[1] ، وهذا ما كان يعزز رأي محساس.

إن السعي إلى مركزة قيادة الثورة – بعد مرحلة اللامركزية الأولى – كان يستجيب لحاجة موضوعية ملحة نابعة من تطور العمل الثوري نفسه، ويندرج صدور هذا المسعى عن جماعة الداخل ضمن المسار الطبيعي للأمور على أساس مبدأ " أولوية الداخل " الذّي أقرته لجنة " الستة " قبيل اندلاع الثورة، لذا فإن اجتهاد عبان ومبادرته كانت في محلها وجاءت نتائج المؤتمر لتؤكد أنه اجتهاد صائب، بحيث استطاع أن يجسد أحد المنطلقات الأساسية لبيان أول نوفمبر وهو فتح أبواب الثورة أمام جميع الجزائريين، ويعترف أحمد بن بلة بالنتائج الإيجابية لمؤتمر الصومام إذ يقول: " لقد جهزّ المؤتمر الثورة بتنظيم وهياكل وسلم المسؤوليات كانت بحاجة إليها ".ويقول السعيد بهذا الصدد: " كنا بمنطقة جرجرة، نعيش حالة انعدام قيادة مركزية والتنسيق بين المناطق، وبين الداخل والخارج بقلق متزايد... لكن بعد المؤتمر انقشع القلق والتوتر، ورجع الاطمئنان للنفوس... ".

[1] - محمد ، حربي: المصدر السابق، ص 159- 160.

وحسب تصريحات حسين آيت أحمد، أنه كان الوحيد الذّي لم يعارض مقررات الصومام من بين سجناء " لاصنتي " الأربعة أي أن كل من بوضياف وبن بلة وخيضر، أبدوا غداة المؤتمر عدم رضاهم عن جانب من المقررات.

فبوضياف اعترض على مركزة القيادة على ضوء إستراتيجية المراحل الثلاث التي رسمتها " لجنة الستة " التي ترتبط بإيجاد مناطق محررة فيرى أن الوقت لم يكن قد حان – أواخر أوت 1956م – لمركزة القيادة.[1]

أما فيما يخص خيضر فقد كان نوعاً ما متحفظاً ، ولم يشعر بأنه معني بهذا الخلاف، إلا أنه خرج عن صمته بعد الرسالة التي وجهها لهم أوعمران، حيث أخذ عليهم أنهم استسلموا للشرطة دون مقاومة وعدم استعمال الأسلحة التي كانت معهم، فهذا الانتقاد كان يقلل من قيمتهم ، كما أن تقرير بومنجل الذي يذهب فيه إلى أن عبان هو القائد الحقيقي، هذا أدّى إلى انضمام خيضر إلى القادة بالخارج المعارضة لعبان وتأييدهم فيما يقومون به .[2]

وكما سبق ذكره فإن محساس كان رافضاً لمقررات مؤتمر الصومام وبالتالي فإنه لا يعترف بلجنة التنسيق والتنفيذ، وانتقد دعوة (ل. ت. ت) لشن الاضراب، وفي الأخير وبعد عدة اجتماعات مع المعارضين والمساندين له، صادق المجتمعون على لائحة من المقترحات فيها توقيف مزهودي إن لم يغادر تونس وكان يريد تقديمها للرئيس بورقيبة، وقد قامت الحكومة التونسية بتنظيم اجتماع للتوفيق بين المتخاصمين في 12 مارس 1957م، حضره كل من أوعمران، قاسي، أحمد محساس ومحمود الشريف، وعن الجانب التونسي كل من الباهي لدغم، الطيب المهيري، وأحمد تليلي، وخرج الاجتماع بنتائج منها:

[1] - مصطفى مراردة ، بن النوي: مذكرات الرائد مصطفى مراردة " ابن النوي " شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 75.
[2] - محمد ، حربي: المصدر السابق، ص 161- 162.

توقيف جميع الذّين تسببوا في الأزمة وعلى رأسهم محساس، لكن جماعة محساس بقيت رافضة لأي تسوية [1] وانتهت بتهريب محساس إلى روما من طرف السلطات التونسية.

فبعد إرسال محمد الأمين دباغين لترأس الوفد الخارجي، وممارسة الضغوط على بن بلة ومحاولة إبعاده عن العمل واخذمكانه،يكون دباغين قد تبين حقيقة الوضع والظروف الصعبة التي تواجه قادة الخارج في عملية الإمداد بالسلاح ورغم ذلك فقد حاول اتهامهم بالتقصير والتراخي لكن الحقيقة تحول الأمر إلى أن التقصير يتجلى واضحاً في قيادة الداخل التي لم تستطع سحب السلاح المخزن في ليبيا، وعلى الحدود الشرقية والغربية، وفي إطار حل القضية الجزائرية التي كانت تقض مضاجع القادة التونسيين والمغاربيين، عمل بورقيبة والملك محمد الخامس للتوسط لدى الجزائريين وفرنسا لإيجاد حل للقضية الجزائرية من خلال مؤتمر في تونس والذّي بدأ باختطاف الطائرة التي كان على متنها أعضاء الوفد الخارجي كما سبق ذكر ذلك.[2]

وبالرجوع إلى الإستراتيجية التي اتبعها عبان في إزاحة قادة الخارج عن مناصبهم واستغلاله في المؤتمر لشعور قادة الولايات الداخلية بعدم حصولها على السلاح واحتياجاته من المؤن والذخيرة وغياب ممثلين عن قيادات الولايات المجاورة للحدود الشرقية والغربية التي حصلت على احتياجاتها من السلاح والعتاد الحربي هذا ليؤلب القادة بالداخل على القادة بالخارج وتكون الغلبة لصالحه.

[1] - حكيمة ، شتواح: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 56.
[2] - بوبكر ،حفظ الله: المرجع السابق، ص 214- 242.

بل ذهب عبان إلى حدّ اتهام بن بلة بالعمل على استغلال تواجده بالخارج للدعاية لنفسه واكتسابه لصفة الزعامة والانفراد باتخاذ القرارات المصيرية للكفاح دون الرجوع لقيادة الداخل.

كما طرح عبان أفكار وآراء حول مستقبل الجزائر بعد الاستقلال، تجاهل فيها عروبة وارتباطها بالدّين الإسلامي الأمر الذّي شكّل انحراف بالثورة عن المبادئ التي أعلنت في أول نوفمبر.[1]

كما خصّ بالذكر في مصر من الدول العربية والتي كان من المتوقع أن يشيد بدعمها للثورة، فقد اتهمتها الوثيقة بالتخلي عن نقاش القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة لإرضاء فرنسا، واعتبرت ذلك الموقف من الدول العربية عموماً جبنا وانتقدتها على دورها المحدود في دعم نضال الشعب الجزائري. [2]

وقد ركّز على تولي العناصر السياسية لقيادة وإدارة شؤون الكفاح، بحجة تفرغ القيادات العسكرية لتولي قيادة العمليات القتالية مع إشراكه لبعض القادة العسكريين في القيادة وبحصول عبان رمضان على موافقة أعضاء المؤتمر على تخويله الحق في تعيين ممثلين جدد عن القيادة الجديدة، وإرسالهم إلى الخارج، ليحلوا محل بن بلة ورفاقه، قصد تقويض سمعتهم في العالم العربي والخارجي، وبناءا على ذلك عملت الولايات المجاورة للحدود بحجب السلاح عن الداخل لإرغامهم على التراجع عن قرارات المؤتمر، والخشية من انتقال الصراع الداخلي إلى الخارج خاصة بعد خروج المجموعة الموالية لعبان الأمر الذّي

[1] - فتحي، الديب: المصدر السابق، ص 247.
[2] - أبو القاسم ، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، دار البصائر، الجزائر، 2007م، ص 88.

سيزعزع ثقة الرأي العام العربي والعالمي في الصورة المشرفة التي أمكن تحقيقها للثورة الجزائرية.[1]

كما أن المؤتمر دعا إلى استئصال كافة المصاليين بدل من استقطابهم، وهذا قرار خطير جداً من شأنه أن يتسبب في صراع دموي بين الإخوة الجزائريين الذّين هم بأشد الحاجة إلى الالتحام والتعاون لتحقيق الاستقلال،وكان من السهل جدا إلى التفاهم معهم والانضمام وبالخصوص مع مناضلين مكونين سياسياً و واعين بقضيتهم، والأغلبية الساحقة من المناضلين التحقوا بالثورة بدون دعوى لأنهم كانوا يبحثون منذ زمن طويل على العمل المسلح إذا فتجاهل القادة الموجودين في الخارج وهم أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد بوضياف، وحسين أيت أحمد، خطأ فادح ينمّ عن تعصبّ وأنانية والاستحواذ على السلطة.[2]

هذا فُعل بالثوار الذّين كان لهم الفضل في تفجير الثورة فما بالك بالثوار الآخرين وشمل ردّ الفعل ساعد عبان الأيمن لبلقاسم كريم، الذّي أصبح ينتظر دوره في التصفية بالنظر إلى تصرفاته معه، وما لبث رد الفعل المناوئ لعبان أن امتدّ إلى أوعمران فعميروش وفي أعقاب معركة الجزائر إلى بن طوبال وبوصوف وبومدين.[3]

يقول علي كافي في مذكراته، أن بعض السياسين ومحترفي السياسة كانوا يرون أن الحرب ستنتهي بعد سنة 1957م، حيث كرّسوا نشاطهم قبل وأثناء المؤتمر لتفضيل أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، هدفهم القضاء على الثوريين الحقيقين، وتكريس فكرة التفاوض ومسالمة المعتدلين

[1] - فتحي، الدّيب: المصدر السابق، ص 247.
[2] - إدريس ، خيضر: البحث في تاريخ الجزائر الحديث، 1830- 1962م، ج2، دار الغرب، وهران، 2006م، ص 190- 191.
[3] - محمد، عباس: خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص 144.

وأثبت التاريخ أن قرار أولوية السياسي على العسكري خاصة تسبب في شرخ كبير وأليم في صفوف الثورة وهو الذّي لم يرد ذكره في بيان أول نوفمبر فأصبح هناك من يقول: " **أنا من جيش التحرير**".وآخر يقول: " **أنا من جبهة التحرير**" فهناك من أعلن ولاءه لأحد السياسين فتهاطلت عليه الأسلحة دون الآخر، كما فتح الباب للاتصال بالعدو ومحاولة التفاوض دون استشارة من في الداخل أو رؤساء قادة الولايات، وتكرست الخلافات بين الداخل والخارج، وازداد التسابق على السلطة وتبلورت الأطماع وعادت الانقسامات ومخلفات ما قبل الثورة. [1]

وفي إطار الخلاف بين القادة بالداخل والخارج يقول الرائد سي لخضر بورقعة، أن الفارق بين قيادة الداخل التي كانت تتحرك طبقاً لمعطيات يوفرها واقعها الحربي اليومي في مواجهة العدو، وبين نوايا قادة الخارج التي كانت تخطط على الورق، وتضبط حساباتها السياسية على ضوء اعتبارات سلطوية، وأن هاجس خوفها إنّما لا يتعدّى موضوع تمثيل الثورة في الخارج والتكلم باسمها لم يكن يهمهم الإحساس بمشاعر الجماهير وآلامهم في القرى و المداشر والجبال والمدن، بقدر ما كان يهمهم أن يقال عنهم هم قادة الثورة ولسان حالها.[2]

ويقول **سعد دحلب** في كتابه المهمة المنجزة " فلا توجد حسب ما أعرفه أية نصوص أو قوانين تمنع مسؤولاً يعمل في الخارج من الرجوع إلى الداخل والعودة إلى صفوفه ومن جهة أخرى لا يمكن وجود نزاع بين ما هو سياسي وما هو عسكري ،لأنه فيما يخص السلطة العسكرية لا يوجد إلا قائد الولاية، والذّي اعتبره قائد الولاية يكون رجلاً – سياسياً وعسكرياً – في الحقيقة بتأكيدنا لهذه

[1] - علي ، كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962م، ط2، دار القصبة، الجزائر، 2011م، ص 131، 133.
[2] - لخضر، بورقعة: المصدر السابق، ص 19- 21.

المبادئ لم نعد إلا بإعادة تأكيد الحقيقة الملموسة وهي أن في الداخل نقاوم نقاتل،نعلم مجريات الأمور،نعرف إذا كان بإمكانه التقدم أو التراجع ...فالقرار لا يمكنه أن يطبق أو يرفض إلا في الداخل ومن طرف الداخل..."[1].إذا فبما أن الداخل تكون على أرضه مجريات الأمور المهمة و المسيرة لمجريات الحرب،فقد اكتسب أهمية و أولوية كبيرة لأن منبع الأحداث تكون عليه أي بداية الوقائع و نهايتها تؤول إليه على الأرض.

والأولوية التي أعطيت للداخل لها ما يبررها لأن الظروف الدولية التي انعقد فيها المؤتمر في ذلك الحين بدء التفاوض ما بين فرنسا وتونس والمغرب، من أجل تحقيق الاستقلال الذّاتي والتحركات الفرنسية المشبوهة بحيث حاولت أن تستغل جماعة الأحزاب السياسية في ذلك الحين من أجل الوصول إلى المفاوضات، فهذا مثلاً " **جاك سوستيل** " في سنة 1955م، و 1956م يقول مصالي هو وسيلتي الوحيدة، وذلك تحريك الحركة الوطنية الجزائرية ضد جبهة التحرير الوطني.

ولهذا لا بد من التركيز على الداخل من خلال التركيز على جلب السلاح وفي نفس الوقت العمل على تقوية الداخل وإعطائه أهمية لأن الدور الأساسي الأول هو حمل السلاح لمقاومة المستعمر بالدرجة الأولى، وهذا حتى لا يقع نوع من عدم الاعتناء بالجانب العسكري أو الثوري والاهتمام بالتفاوض مع فرنسا، لأنها حاولت القضاء على الثورة من خلال اتصالاتها مع عدة أطراف.[2] وهذا لا يعني إهمال الخارج الذي كان له دور أساسي والمتمثل في جلب الدعم الخارجي من خلال توفير السلاح، والتموين والتعريف بالقضية في المحافل الدولية.

[1] - سعد،دحلب :المهمة المنجزة من أجل إستقلال الجزائر،منشورات دحلب،الجزائر، 2007م،ص30.
[2] - عبد القادر، نور: حوار حول الثورة، ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر، 1986م، ص 368.

أي أنه يكمّل الداخل، وحتى تستطيع التفاوض من مركز قوة، ولا يكون هناك ضعف في الداخل.

أما فيما يخص أولوية السياسي على العسكري، فإنه على ضوء الأهداف السياسية كان دوما يواصل أو يوقف العمل العسكري، مما يثبت أن رئيس أو قائد الولاية كان سياسياً عسكرياً [1]، فالحرب هي وسيلة إلى الوصول إلى الغاية السياسية ألا وهي الاستقلال، أي أن المعركة العسكرية كانت إجبارية لأخذ هذا الحق السياسي بدليل أن الرأي السياسي، والتطور السياسي والفكر السياسي له السيادة حتى في المعركة وفعلاً في قيادات جيش التحرير الوطني على جميع مستوياتها سواء على مستوى المنطقة أو على مستوى الولاية أو على أي مستوى من مستويات هناك التنظيم العسكري السياسي يتماشيان جنباً إلى جنب ولا فرق بين العمل العسكري والعمل السياسي بحيث يكون التنسيق باستمرار بينهما، وباعتبار أن السياسي هو الذي تنتهي إليه الأمور مثلما يقول المثل:

« الحرب يقوم بها الضباط والجنرالات، ولكن السلام، ونهاية الحرب هي من عمل السياسيين[2] ».لكن لب الثورة هو العمل العسكري الثوري المباشر لذلك كان القائد سياسياً وعسكرياً في نفس الوقت.

وبناء على الاختلاف في وجهات النظر، فقد ظهرت مراكز قوى أدّت إلى تناقضات واصطدامات في صفوفها كادت تمزق جبهة الثورة لولا يقظة وإيمان وتضحيات أبطال جيش التحرير في كامل الولايات وارتباطهم بمبادئ الثورة والحرص على نجاحها.[3]

[1] - سعد ، دحلب: المصدر السابق، ص 31.
[2] - عبد القادر، نور: المصدر السابق، ص 367.
[3] - علي ، كافي: المصدر السابق، ص 133.

والواقع أن جبهة التحرير الوطني كانت متروكة لمبادرات مختلف رؤساء الولايات والمسؤولين السياسيين في المدن وفي الخارج ،كان المندوبون عملياً أحرار في سياستهم بالنظر إلى الظروف الصعبة التي كانت تجري فيها الحرب التحريرية.[1]

ورغم كل الاعتبارات فقد كانت المصلحة العليا للثورة والوطن تفرض نفسها على الجميع رغم اختلاف الآراء الشخصية في بعض الأحيان أي أن مصلحة الوطن فوق الجميع وأن الثورة ليست لشخص واحد أو اثنين وإنّما هي لجميع المجاهدين الثوار.[2]

إن القرارات التي اتخذت في مؤتمر الصومام كانت ذات فائدة فعالة فقد أكّدت وحدة الثورة ، وحسنت أساليب الكفاح، وأحبطت جميع المناورات التي قام بها العدو حيث صارت القضية في طليعة المشاكل العالمية.[3] وجاء فيه برنامج تقسيم البلاد إلى ستة ولايات لم يخضع فيها للعوامل القبلية أو السكانية أو الطبيعية بقدر ماتماشى هذا التقسيم مع العمليات الحربية ومع حجم الثورة وإمكانياتها.[4]

لقد كانت الايجابيات التي جاء بها مؤتمر الصومام أكبر بكثير من السلبيات لأن السلبيات أصلاً جاءت من الايجابيات لأنه استطاع أن يهيكل وينظم ويعطي نفساً جديداً للثورة من خلال التنظيمات أو يعطيها صبغة دولية شاء من شاء وأبى من أبى رغم الخلافات والخصومات، والاختلاف في الآراء و وجهات النظر التي كادت أن تفتك بالثورة سواء في الداخل من خلال تبعية قادة

[1] - سعد، دحلب، المصدر السابق، ص 49.
[2] - عمار، قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، قسنطينة، الجزائر، *1991م، ص 390.*
[3] - مجهول:" *مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م*" **المجاهد**، *العدد 9، 20 أوت 1957م*، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 156.
[4] - محمد ، عمران " دور العامل الجغرافي في الثورة الجزائرية " ، **مجلة الباحث** ، العدد2 ، نوفمبر ، 1984 ، مصلحة التاريخ للجيش الوطني الشعبي ، ص 69.

الولايات لبعض أطراف الصراع أو في الخارج والحدود مثلما حصل مع أحمد محساس، إلا أن الثورة استطاعت أن تتجاوز ذلك برجالاتها الذّين توفرت فيهم خصال ميّزتهم وجعلتهم يحملون لواء الحرية لهم ولسائر الشعوب من بعدهم.

الاختلاف حول من يتحدث باسم جبهة التحرير الوطني:

أخذت الاتصالات الأولية طابع السرية، سعت من خلالها السلطة الفرنسية لجس النبض والتعرف على مطالب الثوار، وهدفت (ج. ت. و) إلى صبغ طابع الشرعية عليها، وكانت بداية المحادثات بين الطرفين صعبة ، رغم توفر ظروف استعداد حكومة " غي مولي " لإجرائها فقد كان مستعداً للذهاب بعيداً ، من أجل ضمان السلم في الجزائر.[1]

وكذلك لتعاظم الثورة وتطورها، وتوسعها ونشاط (ج. ت. و) في إقناع الرأي العام العالمي بعدالة القضية الجزائرية، حيث أن الثورة عصفت بسبع حكومات فرنسية ، وقوضت أركان الجمهورية الرابعة، وأصابت الاقتصاد الفرنسي في الصميم.[2]

فنشط سرياً منذ جانفي 1956م في إرسال مبعوثين عنه إلى الجزائر والقاهرة وللإيحاء للأوساط المغاربية والتونسية عن رغبته في مباشرة المفاوضات مع الثوار، وقد شجّع خطوة الاتصال بمسؤولي الثوار في الداخل ومنهم عبان رمضان وبناء على ذلك اجتمع بعض رجال اليسار بابن خدة وعبان، وأكدّ لهم هذا الأخير، استعداد جبهة التحرير للتفاوض على قاعدة الاستقلال واشترط

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 162.
[2] - بن يوسف ، بن خدة: شهادات ومواقف، دار النعمان، الجزائر، 2004م، ص 135.

إرسال وفد للاجتماع بممثلين رسميين عن الحكومة الفرنسية والإعلان رسمياً عن أعضاء الوفد الفرنسي إلا أن " غي مولي " رفض هذا.[1]

وكان أول لقاء بممثلي الوفد الخارجي في 10 أفريل 1956م بالقاهرة حضره "محمد خيضر" ومن الطرف الفرنسي حضره " جوزيف بقارة " و " جورج قروس " استمرت لمدة شهر تقريباً اقترح فيها الوفد الخارجي بضرورة اعتراف فرنسا بمبدأ دولة الجزائر متمتعة بالسيادة و وقف إطلاق النار واستقلال الجزائر.[2] وكان خيضر يؤكّد بأنه يجب الحصول على موافقة قادة (ج. ت. و) بالداخل وقد تسرب الخبر للصحافة فسارع لتكذيب ذلك لكي لا يتراخى جيش التحرير و لا تضعف المعارضة الداخلية في فرنسا و لا تفتح ثغرة في جبهة الشعوب المؤيدة للجزائر وتواصلت اللقاءات التي كانت حوالي خمسة لقاءات معظمها في بلغراد.[3]

ولم تكن هذه اللقاءات بالنسبة للحكومة الفرنسية، سوى عبارة عن جس النبض أو مناورات تهدف إلى مواصلة الحرب واجتياز مرحلة صعبة، وكانت المواقف متباعدة جدا، لدى الناطقين باسم جبهة التحرير الوطني، في الداخل والخارج، الذّين كانت مواقفهم مختلفة ففي القاهرة يتكلم " خيضر " عن تكوين مجلس تأسيسي جزائري ذي سيادة بينما يؤكّد " عبان رمضان " في الداخل أنه لا مفاوضات قبل الاعتراف المسبق بالاستقلال أما من جهة الفرنسيين فإنهم لم يتجاوزوا فكرة الواقع الوطني الجزائري الذّي نادى به " غي مولي "[4]، أي تبقى الجزائر في فلك فرنسا وتابعة لها وتتدخل في شؤونها " حكم ذاتي ".

---

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 162- 163.
[2] - محمد ، خيشان: المرجع السابق، ص 49.
[3] - رضا ، مالك: الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية، 1956م – 1962م، تر: ترفاس غضوب، دار الفرابي ، لبنان، 2003م، ص 38.
[4] - بن يوسف ، بن خدة: اتفاقيات ايفيان، تع: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002م، ص 15.

وقد كان الوفد الخارجي يعمل بناء على التفويض الذّي منحته " لجنة الستة " للوفد الخارجي وبناء على هذا تكون الاتصالات التي قام بها بدءًا من 1956م سواء في القاهرة أو بلغراد أو في روما مشروعة وكذلك الاتصالات التي كان يقوم بها آيت أحمد بنيويورك في أروقة الأمم المتحدة.[1]

إلاّ أن عبان لا يغفر للوفد الخارجي الذّي يحركه بن بلة وخيضر وآيت أحمد ، وبوضياف مبادراته وقد أعلن يومئذ أنه كان معارضاً للمؤتمر المغاربي في تونس، وأن بيان الإدانة كان جاهزاً لديه، إلا أن اختطاف الطائرة الحاملة للوفد، كان بمثابة حل مؤقت للصراعات، فالأمر الأكيد هو أن الوفد الخارجي مهما قال عنه عبان كان يناور بحذر شديد وأظهر في الاتصالات السرية منذ أفريل/ ماي/ جويلية/ أوت/ سبتمبر، شعوراً حادا بالمسؤولية لم يكن من المطلوب لا التقليل من إمكانيات حصول اتصالات شبة رسمية مع العدو ولا الوقوع في شركه.[2]

إذن كانت المحادثات الفرنسية مع جبهة التحرير في الداخل أو الخارج بؤرة للتوتر بين قادة الداخل وقادة الخارج، فيمن يتكلم باسم جبهة التحرير والثورة عموماً وبقي هذا الصراع إلى غاية 1962م، إلا أن فرنسا في هذه المرحلة لم تكن جادة في المفاوضات بل كانت تزن الأمور وفق مصالحها وما يناسبها.

[1] - محمد ، عباس: خصومات تاريخية،المرجع السابق، ص 129.
[2] - رضا ، مالك: المصدر السابق، ص 44.

الفصل الثاني

- المبحث الأول: المجلس الوطني للثورة.

1-تأسيس المجلس الوطني للثورة:

انبثق هذا المجلس عن مؤتمر الصومام السلطة العليا للثورة حيث كانت بمثابة المجسد الحقيقي لمبدأ الوحدة داخل الثورة، فهو من جهة كان يمثل السلطة التشريعية للدولة الجزائرية، ومن جهة أخرى يعد لجنة مركزية لجبهة التحرير الوطني، ومن مهامه حماية السيادة الوطنية والقيام بمهمة التشريع، وهو الوحيد الذّي له صلاحية اتخاذ القرار، وكذا قرار وقف إطلاق النار، وأصبح من حقه مراقبة الحكومة المؤقتة بعد إنشائها وتحديد سياستها، كما يقوم المجلس أيضاً بمهمة تعيين أعضاء الحكومة، وبسبب الثورة لم يكن هذا المجلس ينتخب بطريقة ديمقراطية وبالتالي لا يمكن لنا الحديث عن ديمقراطية التمثيل المتعارف عليه بالنسبة لأعضائه، ولكن هذا لا يمنعنا من القول بأنهم يمثلون الشرعية الثورية.[1]

وهذا لكونهم تمسكوا بالعمل الثوري، وبأنهم في خدمة الشعب وحماية مصالحه وكان للمجلس صلاحيات توسيع نفسه أو تفويض هذه الصلاحية للجنة التنسيق والتنفيذ التي مارست هذه العملية في دورته المنعقدة في أوت 1957م، حيث ارتفع عدد أعضائه من 34إلى 54 عضواً وبعدها إلى 74 عضواً في دورته المنعقدة ما بين 16 ديسمبر 1959م إلى 18 جانفي 1960.[2]

كما أن المجلس ضم بداخله مختلف التيارات المعبرة عن التشكيلات السياسية التي كانت متواجدة على الساحة الجزائرية قبل الثورة، فقد ضم

---

[1] - إبراهيم ، لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954- 1962) ، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص ص 71- 72.

[2] - محمد العربي، الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954- 1962)، ج2، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999م، ص ص 98- 99.

المجلس الأول أربعة من المركزيين و 2 من العلماء واثنان من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وتسعة من الثوريين، الذين كانوا من مجموعة 22، وهذا من مجموع أعضائه 17 الدائمين.[1]

2-دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة في أوت 1957: المقررات وأثرها على الثورة:

شكلت دورة (م .و. ث) ، بما اتخذته من قرارات محطة حاسمة في تاريخ الثورة التحريرية، وقد تمخض عنها تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية وتبني استراتيجية عمل جديدة.

- **ظروف عقد الدورة:**

بعد الانكسار الذي تعرضت له جبهة التحرير الوطني بمدينة الجزائر، وانتقال لجنة التنسيق والتنفيذ للعمل بالخارج بدا جو النشاط الخارجي مختلفا عن الأجواء السابقة، وكان موضوع إعاة تشكيل السلطة داخل (ج.ت.و)، بنبئ بتغيرات جوهرية فقد كان كريم مختلفاً مع عبان ويخطط لتهميشه وأخذ دوره قائدا فعلياً للثورة التحريرية، وقد اعتقد كريم بعد استشهاد بن مهيدي وباعتباره الوحيد من المؤسسين التاريخيين لـ (ج. ت. و) والذي مايزال يمارس نشاطه أنه الأحق بتصدر واجهة الزعامة وشق طريقه إلى ذلك بتوجيه نقد لاذع للسياسة السابقة ولشخص عبان وللزعماء المركزيين من أجل كسب الزعماء المعتقلين*، ومنهم بن بلة وبوضياف، وأقنع بن طوبال وبوصوف بأهمية تولي العسكريين لزمام

[1] - نوة ، نوي: صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير وأثره على الثورة (1958-1962) مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2014، ص ص 18- 19.

* - وهم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، آيت أحمد حسين، محمد بوضياف، رابح بيطاط.

الأمور بدل السياسين وقد كان الأول مؤمنا بضرورة شن حرب للوصول إلى نتيجة، وكان الثاني ناقماً على عبان الذي انتقد سياسته.[1]

وهكذا شكّل هذه الثلاثي تحالفا قوياً زحزح عبان من الصدارة فقد كان أوعمران ومحمود الشريف في صف العسكريين ولم يبقى لعبان سوى التحالف مع قائد الولاية الرابعة دهيليس كما كانت التحالفات الخارجية لصالح العسكريين فالقيادة المصرية لم تنسى لعبان تحامله عليها في مؤتمر الصومام، وتونس والمغرب لم تكن ترى فيه رجل التسوية السياسية المثالية.

وهكذا إثر خلافات حادة وتنافس محموم على تمثيل الثورة في الخارج صدرت الدعوة لعقد دورة المجلس الوطني للثورة،أيام 20- 27 أوت 1957م بالقاهرة.[2]

وقد سبقتها اجتماعات تحضيرية ومساومات في الكواليس انتهت إلى ترجيح رؤية العسكريين في ضرورة تهميش عبان من القيادة التنفيذية للثورة، وقد بدأت بسياسة الهجوم من خلال اقتراحاتها لتشكيلة جديدة تتكون من قادة الولايات العسكريين مضافا إليها ثلاث سياسيين هم : دباغين * وعباس ** ومهري، مما دفع القادة السياسيين للاتصال بالعسكريين والالحاح عليهم بضرورة أن يكون عبان عضواً في التشكيلة لأسباب موضوعية أهمها أن وجود عبان خارج القيادة يعني لدى الفرنسيين والكثيرين حصول انقلاب داخل الجبهة وقد كان أعضاء المجلس يجتمعون متفرقين في مجموعتين واحدة موالية لعبان والأخرى لكريم وجماعته ، وانتشرت بينهما الخلافات والمناورات إلى غاية الاتفاق النهائي على

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص105.
[2] - نفسه، ص 106.
* - هو محمد الأمين دباغين، ولد سنة 1917، عضو قيادي بارز في حزب الشعب الجزائري في الفترة 1939-1949، عين رئيسا للبعثة الخارجية بالقاهرة ثم عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ.
** - فرحات عباس: ولد بجيجل سنة 1899م، أسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، عضو في المجلس الوطني للثورة 1956م، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ 1957، عين رئيساً للحكومة المؤقتة سنة 1958م.

المقررات التي يتوجب المصادقة عليها في الدورة فتمت الدعوة لانعقاد الاجتماع.[1]

- **القرارات المصادق عليها في هاته الدورة:**

اجتمع أعضاء المجلس الوطني في دورة استثنائية بدأت خلال شهر أوت امتدت من 20 إلى 27 أوت 1957م، وحضر أغلب أعضاء المجلس وكانت الاجتماعات تحت رئاسة فرحات عباس[2]، وحضر 22 عضواً من أصل 34 (10 عسكريين و 12 سياسياً) تم تعيين محمد بن يحي كاتباً، وقدمت في هذه الجلسة التي دامت حوالي ثلاث ساعات عدة تقارير كان من أهمها تقرير عبان الذي يتضمن حصيلة نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ التي تولى أمانتها ويقترح التقرير إستراتيجية للعمل المستقبلي في مختلف الصعد.[3]

وجاءت قرارات الدورة كالآتي:

- العدول عن المبدأين الشهيرين وهما:
  - أولوية الداخل على الخارج.
  - وأولوية السياسي على العسكري.[4]

كما أشار إليها حربي: ليس من أولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج.[5]

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 107.
[2] - رتيبة ، جعفر: لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956- 1958 ، مذكرة ماستر، جامعةبسكرة، 2014، ص 70.
[3] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 107.
[4] - رتيبة ، جعفر: المرجع السابق، ص 71.
[5] - محمد ، حربي: المصدر السابق، ص 170.

- توسيع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذّي أصبح يضم 54 عضواً بدل 34 عضوا ولم يعد هناك فرق بين الاحتياطيين والأصليين، أما العشرون عضوا الجديد فستختارهم لجنة التنسيق والتنفيذ.[1]
- وقد تم انتخاب القادة التسع للجنة وفق الشكل الآتي:
  - القادة العسكريون للولايات الخمس: كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف، أوعمران، محمود الشريف.
  - واربعة سياسين هم : عبان رمضان، دباغين، مهري، وتم التحاق الزعماء الخمس المعتقلين بالتشكيلة وهم بن بلة، وبوضياف ، خيضر آيت أحمد وبيطاط. [2] الذين تم تعيينهم كأعضاء شرف في (ل.ت.ت)لأنهم أعدّوا لتفجير الثورة.
- أقر بأن صلاحيات (ل.ت.ت) ، محددة ومحدودة، والقرارات التي تلزم المستقبل ليست من اختصاصاتها " المفاوضات، وقف الأعمال الحربية، الانحياز لكتلة أو لأخرى، الحل الدولي للمشكلة الجزائرية ، تدخل طرف ثالث في النزاع الجزائري " كل هاته الأمور من اختصاص م. و.ث[3] .
- **<u>تأثير هذه القرارات على تطور استراتيجية عمل الثورة:</u>**

في الحقيقة فإن القرارات المصادق عليها أكدت غلبة توجه معسكر كريم وجماعته لفرض نفوذه القوي على السلطة، وتهميش دور عبان الذّي كان المسير الرئيسي لـ (ل.ت.ت)السابقة، وهذا ما يؤشر لتغير الموازين القوى داخل (ج.ت.و) لصالح العسكريين على حساب السياسين.

[1] - محمد ، حربي: المصدر السابق ، ص 170.
[2] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 107.
[3] - محمد ، حربي: المصدر السابق، ص 170.

وقد سلبت (ل.ت.ت) كثير من صلاحياتها، حيث تم التأكيد على عدم قدرتها على البث في القرارات المصيرية للثورة (المفاوضات، وقف القتال الانحياز إلى أحد المعسكريين...) فهذه المسائل هي من صلاحيات (م.و.ث) وهذا الأمر كان يؤشر إلى إرساء فسحة ديمقراطية على مؤسسات الثورة، وينبئ بمراهنة (ج .ت. و) على العمل الدبلوماسي أكثر من العمل العسكري.

وقد وصف الفاعلون الرئيسيون في هذا التغيير عملهم هذا بأنه تصحيح لوصفة شاذة حتى لا يضيع مبدأ القيادة الجماعية، ورجوعاً إلى المبادئ الأولى التي أعلن عنها بيان أول نوفمبر 1954م و وجدوا في عزل المركزيين وعبان وإعادة الاعتبار للزعماء المعتقلين والتراجع عن المبادئ المثيرة للجدل التي أعلنها مؤتمر الصومام ما يكفي لبناء تحالف قوي يخدم مطامحهم.[1]

هذا في حين ظل عبان يحتج بقوة من تغيير مجرى الأحداث لغير صالحه، فهو لم يرضى أن يكون شريكاً في القيادة الفعلية بل طرف أساسي وقد أسندت له مهام الدعاية والإعلام في اللجنة ، ولما تزايدت انتقاداته للقادة الجدد للثورة، ضاق بهم هؤلاء ذرعاً، وقد وجهوا له تحذيرات واضحة، ونصحه المقربون منه بالكف عن ذلك.

وقد أفضى تغيير القيادة لصالح العسكريين إلى تهميش السياسيين وكان ذلك يعني انقلاباً في استراتيجية عمل الثورة، وسيطرة العسكريين وانفرادهم بالسلطة التي امتدت إلى غاية تحقيق الإستقلال 1962م، وإن كان ذلك انعكس ايجاباً على طابع الثورة العسكري.[2]

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 108- 109.
[2] - نفسه : ص 109.

فإنه انعكس بالمقابل سلبا على دمقرطة مؤسسات الثورة وتسييسها مما تسبب في مشكلات عويصة، تمثلت في انتفاضة بعض السياسيين ومعارضتهم للتسلط العسكري على قرارات الثورة (حالة استقالة دباغين، تهميش بعض القيادات ودفعها للانتفاض ، الاستبداد في اتخاذ بعض القرارات المصيرية...).[1]

تعود بعض الآراء إلى أن هذه الدورة وقراراتها هي طعن صريح في قرارات مؤتمر الصومام، بل انقلاب واضح عن تلك القرارات واستخفاف بعناصر وطنية مثل: بن مهيدي وبن بولعيد وآخرون.[2] ويقول بن خدة في هذا الصدد "أن هناك تغير وقع في ما يخص مبادئ مؤتمر الصومام ، فلم تعد منذ الآن تلك الأسبقية (الداخل على الخارج) وكذا أصبح السياسي والعسكري في مستوى واحد".[3] في حين يرى البعض الآخر إلى اعتبار أن الدورة حركة تصحيح ثورية نجحت في إنقاذ الثورة من الانحراف الإصلاحي.[4] إذ يرى الشاذلي بن جديد أن هذين المبدأين اللذين تمحورت حولهما الصراعات الكبرى في مسيرة الكفاح المسلّح (الداخل على الخارج) (السياسي على العسكري) لم يعد لهما معنى بعد مغادرة (ل.ت.ت) العاصمة والتحاق أعضائها بعد اضراب 8 أيام بتونس والمغرب جوان 1957.

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق : ص110.
[2] - مسعود ، عثماني: الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 384.
[3] - رتيبة، جعفر: المرجع السابق، ص 72.
[4] - عبد النور، خيثر: المرجع السابق، ص 174.

- **المبحث الثاني: لجنة التنسيق والتنفيذ**

- **لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى و الثانية:**

تعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ كمجلس حربي فهي التي تقود وتوجه فروع الثورة، الفرع العسكري، السياسي ، الدبلوماسي، والإشراف على جميع مرافق الثورة.[1]

هذه اللجنة كانت تتألف من خمسة أعضاء في داخل البلاد وكانت مسؤولة من قبل المجلس الوطني للثورة.[2] حيث أقام أعضائها بالعاصمة لإعطاء رمز السيادة الوطنية الذي كان دوما يتصدر دوافع الثورة الجزائرية.[3] وأعضائها هم : " **العربي بن مهيدي، عبان رمضان، كريم بلقاسم، بن خدة بن يوسف، سعد دحلب** " وقد وضعت ثلاث أهداف استراتيجية تمثلت في:

1- تجسيد مقررات الصومام.
2- الاشراف على كامل شؤون الثورة.
3- خوض معركة في مدينة الجزائر تكون كفيلة بحسم الصراع.[4]

ويقول بن خدة أنها باشرت مهامها الرسمية، إثر العودة من مؤتمر الصومام وكانت العلاقة بينهم خالية من البروتوكولات، إلاّ أنه كان هناك اتفاق ضمني على ضرورة وضع الثقة في عبان.[5]

فكانت تجتمع يومياً تقريبا لمناقشة حصيلة النشاط واتخاذ القرارات، فكان بن مهيدي يناقش ويراقب عمل شبكة ياسف سعدي، ودحلب مكلف بالصحافة

---

[1] - مجهول : " مهام لجنة التنسيق والتنفيذ "، **المجاهد**، العدد 11، 1 نوفمبر 1958م، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007/، ص 183.
[2] - محمد ، بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960- 1961م، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005م، ص 131.
[3] - خالفة ، معمري: عبان رمضان، تع، زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008م، ص 382.
[4] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 93.
[5] - بن يوسف، بن خدة: شهادات ومواقف،المصدر السابق، ص 117.

والإعلام وبن خدة العلاقات ، الاتصالات، نقل الأسلحة حيث يقول دحلب : « ... لقد كانت قوتنا الكبرى تكمن في الثقة المتبادلة بيننا ».[1]

وقد واصلت مهامها القيادية وتجلى ذلك في العديد من المبادرات مثل احتواء أزمة ما بعد مؤتمر الصومام، وامتصاص مضاعفاتها خاصة في تونس والولاية الأولى بعد تسوية مشكلة " مهساس " وتعيين قيادة جديدة على رأس الولاية الأولى وتحييد المنشقين ومعاقبة بعضهم لفرض النظام.[2]

وفي ظل الظروف الداخلية حيث كانت الجزائر تخوض حرباً ضروساً وكان قانون " السلطات المطلقة"، المخول لحكومة " غي مولي " بمثابة الضوء الأخضر لإعلان حرب شاملة، أما دولياً فكانت صدمة العدوان على مصر توشك أن تطال بنارها الشرق الأدنى كله، وأيضاً اقتراب ميعاد انعقاد الدورة الحادي عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تكون في ديسمبر 1956م، فرأت (ل.ت.ت) أن الفرصة مناسبة لطرح المطالب،وتعزيزها ببرهان شعبي يتجاوز حدود البلد لإضفاء المصداقية على المبادرة العربية والآسيوية في تسجيل القضية ضمن جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة واقتناع الرأي العالمي بأن (ج. ت. و) تقود حرب تحريرية وهي الممثل الوحيد للشعب الجزائري.[3]

وكان بن مهيدي يعتقد أن معركة حاسمة في العاصمة ستكون بمثابة ديان بيان فو ثانية بنقل الحرب إلى العاصمة بغرض إضفاء الطابع السياسي على العنف، وذلك بوضع القنابل في الكافيتيريا، وملك بار، ومقر الخطوط الجوية، وأسندت المهمة لفتيات مثل : زهرة ظريف، سامية لخضري، جميلة بوحيرد، إلا أن انتشار رجال " ماسو " ومحاصرة القصبة أدّى بمعركة الجزائر إلى مرحلة

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 94.
[2] محمد ، عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 227.
[3] - بن يوسف ، بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة 1956- 1957م، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 49- 50.

جديدة وهي المواجهة مع فدائيي ياسف سعدي وبهذا قررت (ل.ت.ت) الشروع في الإضراب العام يوم 28 جانفي 1957م لمدة 08 أيام .[1]

ويكون شامل، ويقول بن خدة: " ... لما توقعناه له من تأثير قوي ... كنا نقدر أن الصدمة السيكولوجية التي سيحدثها، وكان هذا يتلائم مع رغبتنا في توجيه ضربة في الصميم ترعب العدو...".[2]

أي أنه أسلوب حضاري و وسيلة للوصول للحق السياسي وأن الثورة ليس هدفها الحرب والعنف.

حيث يؤكّد عبان رمضان أن: " قتل رجل واحد في العاصمة أفضل من قتل عشرة رجال في الجبل".أي أنه يريد تحريك الجماهير في المدن وضرب العدو داخل التجمعات السكنية.[3] وذلك بتوزيع كوموندو ياسف سعدي المكونين من 1400 فدائي مسلحين بكيفية جيدة.[4]

- لقد حرصت (ل.ت.ت) على تحضير وإنجاح مواجهة تكون في مستوى شعب بأكمله ففي الإضراب كانت الشوارع فارغة والمحلات مغلقة، إلا أن السلطات الفرنسية استعملت أبشع الطرق على الشعب والفدائيين، من أجل استنطاقهم وكان من نتائجه تفكيك خلايا (ج. ت. و) بالعاصمة وجملة من الاعتداءات والاعتقالات والقتل والتعذيب.[5]
- واتضح أن المعركة خسرتها (ج. ت.و) بفقدانها للكثير من المناضلين خاصة بن مهيدي " حكيم الثورة " وكاد أن يقع الآخرون في الأسر.[6]

---

[1] - حميد ، عبد القادر: عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، الجزائر، ص 119- 124.
[2] - بن يوسف ، بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة 1956 – 1957م،المصدر السابق، ص 51.
[3] - خالفة ، معمري: المرجع السابق، ص 394.
[4] - حميد ، عبد القادر: المرجع السابق، ص 121.
[5] - خالفة ، معمري: المرجع السابق، ص 420 – 424.
[6] - محمد ، صايكي: شهادة ثائر من قلب الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010م، ص 69.

- وقد أصدرت السلطات الفرنسية إعلان في الصحافة الأولى من جريدة " Echo d'Alger " يقول " انتحار بن مهيدي " [1]وهذا طعن في شخصيته المتشبعة بروح الإسلام ومحاولة منها لبعث الرعب واليأس في صفوف الجزائريين.

وكان من مضاعفاتها خروج قيادة (ج. ت. و) من الوطن و، وانقسموا إلى مجموعتين بعد المرور بمقر الولاية الرابعة (بقيادة سليمان دهيليس) *: الأولى ضمت كريم بلقاسم وبن خدة توجهوا نحو تونس، وكان معهم بن طوبال قائد الولاية الثانية و المجموعة الثانية ضمت " عبان رمضان " و " دحلب " توجهوا نحو المغرب إلى تونس.[2] والملاحظ أن عبان رفض المغادرة رفقة كريم، بسبب بداية تدهور العلاقة بينهما، هذا الأخير غادر وفي نيته عدم العودة إلا والسلطة بين يده، خاصة بعد استشهاد بن مهيدي، وفي نظره يتوقف استمرار الثورة على مطلقيها، وتخلى عن فكرة أولوية السياسي على العسكري التي لم يتقبلها إلا مضطراً[3].

و لدى وصول عبان إلى المغرب، اصطدم ببوصوف، الذي لم يكن يقبل انتقادات والتوبيخ الذي كان يمارسه عبان على القادة، وكانت هوايته المفضلة التوبيخ العلني مما يزيد في مهانة الأشخاص ومما زاد الطين بلّة ، أن عبان علم باتصال بوصوف بابن بلة مما صعّد نزعة التسلط والتناحر بينهما، حيث

[1] - Yacef saadi : la bataille d'alger, t2, Edication casbah, algérie 2009, p : 241.

* - سليمان دهيليس: ولد في 1920م، بتزي وزو وانضم إلى الحركة الوطنية بعد ح ع 2، انضم للثورة ، ساهم في التحضير لمؤتمر الصومام 1956م، وفي 1957م قائداً للولاية الرابعة، شارك في اجتماع العقداء1959 م، انتخب نائباً في المجلس التأسيسي، انضم لحسين آيت أحمد في تأسيس جبهة القوى الاشتراكية، اعتزل السياسة 1965م، أنظر: مقلاتي عبد الله: أعلام شهداء وأبطال الثورة، دار بلكور الجزائر، 2008م، ص 275- 276.

[2] - حميد ، عبد القادر: المرجع سابق، ص 130.

[3] - حميد ، عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 172.

كان بوصوف غيوراً على سلطته فلا يسمح لأحد المساس بكرامته عند تجاهل سلطته وهذا ما فعله عبان.[1]

بعد وصول أعضاء (ل.ت. ت) إلى تونس عقدوا اجتماعاً في **جويلية 1957م**، انتقد فيه عبان بعنف المسؤولين بمراكش و وصفها بالممارسات البوليسية والدكتاتورية ومن جهة قدّم بوصوف ل " كريم" قائد الولاية الثالثة" تقريراً شاملاً عن ما استنكر فيه ما أسماه رغبة عبان في بسط سلطته، في المقابل ردّ عبان على العسكريين بقوله: " **إن الأمور ليست على ما يرام ولن نسمح أبداً بأن يتحول العسكريين إلى إقطاعيين** " هذا ما أثارهم أكثر، فانتقدوا معركة الجزائر، عن طريق العقيد أوعمران الذّي لم يهضم استقلال العاصمة عن الولاية الرابعة التي كان على رأسها قبل مغادرته إلى الخارج.[2]

فلم يكن هناك ضامن لعبان إلا في الولاية الرابعة، بعد أن خسر تحالفه مع كريم وكانت التحالفات الخارجية لغير صالحه، فالتونسيون والمراكشيون يرون فيه نقيض رجل التسوية ولم يغفر المصريون نقده اللاذع لسياستهم في مؤتمر الصومام، ولم يكن عبان يستطيع الاعتماد على السياسيين.[3]

نلاحظ أن عبان حوصر وعزل في زاوية ضيقة.

وفي أواخر 1957م، كان الخصام على أشدّه بين عبان وكريم بلقاسم بالقاهرة وتجلى ذلك في رفض كل منهما أن ينشط الآخر المؤتمر الصحفي الأول باسم (ل. ت. ت) وكان عبان كعادته شديد اللهجة جارح الكلام[4] ، ممّا زاد في استفزاز " كريم ".

---

[1] - خالفة ، معمري: المرجع سابق، ص 449.
[2] - حميد ، عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية،المرجع السلبق، ص 173.
[3] - محمد ، حربي: المصدر السابق، ص 169.
[4] - محمد ، عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 244.

الذّي دعا إلى اجتماع (م. و. ث.)وكان مدعماً من طرف بوصوف وذلك لتعيين خليفة لابن مهيدي وكان بوصوف مؤهلاً لذلك، قصد وضع حدود لعبان ، والتخلص من صديقيه دحلب، بن خدة، إلا أنه حاول التمرد. [1]

وبعد انعقاد اجتماع (م. و.ث) في أوت 1957م،تأكّدت هزيمة عبان نهائياً حيث تقرر فيه التأكيد على: المساوات بين جميع المشاركين في الكفاح، وتم التوسيع في المجلس [2]، إن هذا التعديل جعل الكفة ترجح لصالح العسكريين، وأفقدت عبان أهميته السياسية الكبيرة.

حيث أصبح كثير النقد والمعارضة، وكان ينادي بضرورة العودة إلى تغليب العمل السياسي، و وجوب دخول القادة العسريين الكبار إلى الداخل لتسيير شؤون الحرب وترك القضايا السياسية للسياسيين في الخارج لكن عندما يئس أصبح ينادي بضرورة أن يدخل بنفسه إلى الداخل، حيث يكون نظاما موازياً للنظام في الخارج . [3]

ففي الوقت الذي أصبح فيه كريم مسؤول الدفاع، وبوصوف مختصا في قطاع الاتصالات والمخابرات نجد أن عبان عزل وأعيد للخلف. [4] بعد أن أقصي من اجتماعات (ل. ت. ت) واتهم " الباءات الثلاث "* بإرادة التفاوض مع فرنسا دون ضمان بخصوص استقلال تام ففي رأيه التنازلات تتبع التفاوض ولا تسبقه مما أدى بهم إلى اغتياله بالمغرب ، وقد كانت حجتهم في ذلك أنه على اتصال مع القائد الحاج علي و أن هذا الأخير كان منشقاً معنويًا ،الذي وافق على

[1] - سعد ، دحلب: المصدر السابق، ص 71.
[2] - حميد ، عبد القادر: فرحات عباس، المرجع السابق ، ص 174.
[3] - محمد ، زروال: اشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجاً، دار البساتين، الجزائر، 2007، ص 44.
[4] - غلي ، زغدود: ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، ANEP ، الجزائر، 2004م، ص 22.
* - نسبة لألقابهم: بوصوف، بن طوبال، بلقاسم.

تحريك فيلقه نحو تونس لتطهير (**ل. ت.ت**) وتحقيق الدكتاتورية لعبان.[1] في ظل هذه الإدعاءات نشرت جريدة المجاهد مقال بعنوان: " **عبان رمضان يستشهد في ميدان الشرف** " يقول فيه: " ... **إن جبهة التحرير تعلن بكل ألم، أن الأخ عبان رمضان استشهد فوق تراب الوطن** ...".[2]

ويقول أحمد توفيق المدني أن عبان رأى أثناء أزمة من أزمات الثورة رأيا خالهُ صحيحاً وخالفته أغلبية (ل.ت.ت) و و قف كل من الجانبين موقفاً صارماً عنيفاً، فقررت تلك الأغلبية إعدامه حرصا على حياة الثورة، حسب اعتقادها واجتهادها.[3]

أما علي كافي فيميل إلى أن عبان ذهب ضحية تصرفاته[4]، هكذا تم القضاء على مفكر الثورة.

انتهت حياة عبان بالمغرب بعد نضال حافل من أجل الاستقلال ولم يوفر أي جهد لخدمة الفكرة التي كان مقتنعاً بها.[5] ولم يبقى أي توجه سياسي بل مجرد دوائر متصارعة وحلّت الروابط الشخصية في وسط أجواء يسودها الشك والريبة.

بعد استقرار (ل.ت.ت) بالخارج هذا شكّل عزلة عن الداخل زاد في خطورتها إقامة خطوط مكهربة في الحدود الشرقية والغربية، وانتقل مجال العمل إلى الخارج، وهذا جعل تدريجياً النشاط الدبلوماسي أعظم شأناً في الصراع من المعركة بالداخل بعد اشتغال القادة بالصراعات فيما بينهم، حتى المسجونين

---

[1] - خالفة ، معمري: المرجع السابق، ص 470- 486.

[2] - مجهول : "عبان رمضان يستشهد في ميدان الشرف"،**المجاهد**، العدد24، 29/ 05/ 1958م، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م ، ص 339.

[3] - أحمد توفيق ، المدني: حياة كفاح – مع ركب الثورة- ج3، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982م، ص 395.

[4] - علي ، كافي: المصدر السابق، ص 157.

[5] - BADRA , Lahouel : patriostes algeriens1958- parcours individuels et Destin collectif 1954- 1962 , Edition, DAR el gharb, algé, 2005, p : 15.

فنجد أن بن بلة يشجع عملية تطهير الهيئات بمن وصفهم بعناصر التعفن أي عزلة الداخل شكلت أزمة.[1] كما أن تركز السلطات في أيدي " الباءات الثلاث " جعل القيادة تنقسم إلى مجموعتين متنافستين، فقد كان كريم وأوعمران ومحمود الشريف في مواجهة بن طوبال وبوصوف.[2] وأمام ضعف النشاط الثوري وخاصة في مجال التسليح الذي شكل نقصه هاجسا قوياً، وزيادة الضغط على الداخل من خلال السدود المكهربة في ظل التحالفات وتوجس القادة من بعضهم البعض.[3]

وطرأت تغيرات في المناصب، فأصبح كريم مسؤول عن الشؤون الحربية في 1958م.[4] وأصبح الرهان حول قيادة(ج.ت.و.ج)

في صيف 1958م تراكمت التقارير السلبية حول النشاط الثوري عند قيادة (ل.ت.ت) واتضحت ملامح ذلك التراجع من خلال تقرير أوعمران في جويلية 1958م، حول وضعية الجمود الذي آلت إليها الثورة.[5]

وعلى إثر الحصار الذي فرضته فرنسا على الداخل شعر عميروش ورفاقه بالخطر المحدق وقصد فكّ الحصار سافر بنفسه لتونس.[6] لإيجاد حلول من أجل تمرير السلاح نحو الداخل، كما أن الثورة بالداخل عصفت بها أزمات مثل أزمة الزرقاء وهي عدوى الشك والوشاية فأدت لعدة تصفيات من طرف عميروش وبزيادة الخسائر عند حاجز الموت يكون قد نمّى جيش الحدود.[7]

---

[1] - سليمان ، الشيخ: المصدر السابق، ص 96.
[2] - عبد النور، خيثر: المرجع السابق، ص 179.
[3] - حميد ، عبد القادر: فرحات عباس،المرجع السابق، ص 152.
[4] - BADRA LHOUEL: OP- cit, p 171.
[5] - عبد النور، خيثر: المرجع السابق،ص 182.
[6] - يحي، بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين 1954- 1962، دار الهدى، الجزائر، 2008م، ص 132.
[7] - سليمان ، الشيخ: المصدر السابق، ص 101- 103.

فهذا أدّى إلى عدم التفاهم بين قادة الداخل وقادة الخارج الغارقين في صراعاتهم بحيث لم تفلح جهود كريم في تنظيم جيش الحدود بالرغم من استحداث هيئات عسكرية عرفت بـ " **لجنة العمليات العسكرية**". حيث كانت تمثل همزة وصل بين قادة الولايات بالداخل وبين القيادة العليا للثورة بالخارج التي بخروجها خسرت سلطة المراقبة على (ج.ت. و).

وقد وقع حلها بعد 4 أشهر وذلك للخلافات الشخصية والصراعات.[1]

- عدم قدرة (ل.ت.ت) على توصيل السلاح إلى الداخل بسبب خط موريس جعلها عاجزة عن تقديم حلول ميدانية حول العقبات التي تعترض (ج.ت. و) داخل الولايات والمناطق الحدودية، وظهر عند قادتها توجها نحو تدويل القضية خاصة بعد أحداث ساقية سيدي يوسف 08 /02/ 1958م، واستغلال التأزم السياسي في فرنسا بعد أحداث 13 ماي 1958م، وعودة " ديغول إلى الحكم ".[2] حيث غلب الترقب والحذر على موقف جبهة التحرير من عودته لما كانت للرجل من قيمة تاريخية، حيث سدّ الطريق أمام الحل التفاوضي على أساس الاستقلال بالمقابل نفّذت جبهة التحرير تهديدها بنقل الحرب إلى فرنسا بشن سلسلة من العمليات، مساء يوم **24 أوت 1958م**. خلفت خسائر مادية وبشرية.[3]

[1] - محمد ، زروال: المصدر السابق، ص 375- 376.
[2] - عبد النور، خيثر: المرجع السابق، ص 182.
[3] - محمد ، عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 45.

وأمام تعنت ديغول نادى البعض بتأسيس حكومة مؤقتة تضع ديغول أمام الأمر الواقع، حيث نشرت المجاهد مقال بعنوان: **لجنة التنسيق والتنفيذ تصرح**": وضحت فيها الأسباب التي تدعوا إلى إنشاء حكومة مؤقتة منها تجسيد وجود الأمة الجزائرية.[1]

وبعد مداولات عديدة، تمّ الإعلان عنها في 19 سبتمبر 1958م.

إن الأسباب المذكورة آنفاً أدت إلى تراجع في عمل (ل.ت.ت)، وقصد ردء هذا الصدع ارتأت القيام بقفزة نوعية من خلال تكوين هيئة سياسية جديدة تكون ذات سلطة عليا داخلياً ودولياً.

[1] - كريم ، بلقاسم ، محمود الشريف: " لجنة التنسيق والتنفيذ تصرح"، **المجاهد** ، العدد23، ج1،23/ 05/ 1958،وزارة المجاهدين،الجزائر،2007،ص323.

- المبحث الثالث: الحكومة المؤقتة التأسيس والصعوبات

1- ميلادها:

مثلت خطوة إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19سبتمبر 1958م حدثاً مهماً في تاريخ الثورة الجزائرية، كان له انعكاسه المباشر على تطور الكفاح الوطني.[1]

وأبرز سؤال يتبادر إلى الأذهان عند تناول قضية إنشاء الحكومة المؤقتة هو كيف تم الإعلان عن هذه الحكومة وهل فعلاً المجلس الوطني للثورة هو الذي خوّل (ل. ت. ت) صلاحيات إنشاء هذه الحكومة أم أن (ل.ت.ت) هي التي اتخذت قرار تشكيلها من تلقاء نفسها بفعل الصراع الذّي كان دائر على قضية الزعامة.[2]

2- ظروف تأسيسها:

ظلت فكرة تأسيس (ح.م.ج.ج) تراود قادة (ج.ت.و) ومنذ عام 1956م وقد خوّل مؤتمر الصومام المجلس الوطني للثورة مهمة إنشاء حكومة وطنية، وكان عبان وقادة الوفد الخارجي قد تحدثوا مبكراً في بداية عام 1955م، عن تكوين حكومة جزائرية مؤقتة لتولي المفاوضات مع فرنسا،وتذكر بعض الشهادات ان فكرة تأسيسها بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمس 22 أكتوبر 1956م. وهذا بهدف الرد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها.[3] كما يذكر بن يوسف بن خدة بالنسبة لإعلان الحكومة المؤقتة في التاريخ 19 سبتمبر 1958م، فإن الظروف كانت تقضي

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 115.
[2] - نوة ، نوي : المرجع السابق، ص 21.
[3] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 115.

أن ترد الجبهة في (ل.ت. و.ت)على المناورات واستفزازات الفرنسية برد حاسم وموقف صارم وكان ذلك الإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة.[1]

وفي عام 1957م طرحت الفكرة للنقاش بصفة جدية، فقد وافق المجلس الوطني للثورة في أوت 1957م. على تفويض (ل.ت ت) بمهمة تشكيل حكومة مؤقتة عندما تكون الظروف ملائمة، كما أن مؤتمر طنجة المنعقد يوم 27 أفريل 1957م. والذّي جمع الأطراف المغاربية دعا إلى تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية بالتشاور مع حكومتي المغرب وتونس، وقد دارت نقاشات موسعة بين أعضاء (ل.ت.ت) وقدمت تقارير مشجعة على المبادرة بإنشاء هذه الحكومة، منها تقرير كريم بلقاسم المؤرّخ في الخامس من ماي 1958م، والذّي يحث على إنشاء الحكومة المؤقتة في التوقيت المناسب باعتبار أن ذلك سيرفع من عزيمة الشعب والجيش معاً، وقد أبدى بعض أعضاء اللجنة تحفظاتهم ومنهم محمد الأمين دباغين.[2] ولقد عارض كل من قادة الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف وقائد الولاية الثانية لخضربن طوبال مطلب كريم بلقاسم برئاسة هذه الحكومة.[3]

واعترض الزعماء المعتقلون عن ترشيح دباغين لهذا المنصب وأخيراً توافق الثلاث على إنهاء المشكلة بتسمية فرحات عباس رئيساً للحكومة والاستحواذ على الوزارات السيادية في هذه الحكومة، والمتأمل في تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى والمكونة [4] من فرحات عباس رئيسها، ونائبه كريم بلقاسم الذي احتفظ بمنصبه في لجنة التنسيق والتنفيذ كوزير مسؤول عن القوّات المسلحة.

[1] - بن يوسف ، بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 103.
[2] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 116.
[3] - عمار، بوحوش: المرجع السابق، ص 274.
[4] - نوة ، نوي: المرجع السابق، ص 22.

- وزارة الخارجية: الدكتور الأمين دباغين.
- وزارة الاتصالات والمخابرات: عبد الحفيظ بوصوف.
- وزارة الداخلية: لخضر بن طوبال.
- وزارة الشؤون الاجتماعية: بن يوسف بن خدة
- وزارة الإعلام : محمد يزيد.[1]

يلاحظ أنها تعكس بحق فكرة الجبهة، فكل التشكيلات السياسية التي كانت موجودة قبل 1954م، ممثلة بداخلها فهناك المركزيين: محمد يزيد وبن يوسف بن خدة والعلماء منهم أحمد توفيق المدني.* والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، فرحات عباس وأحمد فرانسيس ، وحزب الشعب، و(ح.ا.ح.د) كريم بلقاسم، وبن طوبال وبوصوف.[2]

وفي اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 9 سبتمبر 1958م تمت مناقشة ترتيبات الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة والمتكونة من كريم بلقاسم وبن طوبال و أوعمران و فرحات عباس، وبعد انتهاء هذا الاجتماع اطّلعت خلاله على التقارير المقدمة من اللجنة وبدلاً من استدعاء المجلس الوطني للثورة التي يحق لها اتخاذ القرار في مثل هذه الحالات قام أعضاء اللجنة من تلقاء أنفسهم بتكوين حكومة برئاسة فرحات عباس على أن يظل فيها الباءات الثلاث هم السلطة المرجعية الوحيدة التي بيدها الحل والربط.[3]

---

[1] - فتحي، الديب: المصدر السابق، ص 476.

* - من أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التحق بالجبهة في القاهرة 1956م، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956 – 1959)و وزير الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة بن بلة.

[2] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 116.

[3] - محمد ، العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 105.

ويؤكد علي كافي * أن الإعلان عن الحكومة المؤقتة كانت مفاجئة لأن قادة الولايات في الداخل لم يستشاروا بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني بل كانت قيادة الخارج ترسل إليهم برقياتها المتكررة ومحتواها " **انتظروا حدثاً هاما في 19 سبتمبر**" ويؤكد أن تشكيل الحكومة لم يتم بالطريقة القانونية إذ لم يخطر ببال المجلس الوطني للثورة ولم يقرر شيئاً.

أي أن هذه العملية تمت دون إعطاء أي اعتبار للداخل الذي وضع أمام الأمر الواقع قبلناه حتى لا نزيد في شرخ الثورة وتكريس فصل الداخل عن الخارج.[1]

وتؤكد كل الدلائل أن قرار القيادة الجزائرية كان سيداً وغير خاضع لأي ضغوط خارجية وهو أمر أثار حفيظة السلطة المصرية والتونسية والمغربية الراغبة في استشارة من نوع خاص، وتم اتخاذ قرار الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 9 سبتمبر 1958م في اجتماع رسمي ترأسه فرحات عباس، وتقرر الإعلان عن تشكيلها يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958م بالقاهرة. [2]

وقد أثار خبر تأسيس الحكومة المؤقتة صدى واسعا في الداخل والخارج هلل له الشعب الجزائري واعتبره جيش التحرير الوطني عيدا وطنياً، واعترفت أربعة عشر دولة شقيقة وصديقة بهذه الحكومة قبل نهاية شهر سبتمبر، وهو الأمر الذي أزعج الحكومة الفرنسية وخلط أوراق الجنرال " **ديغول** " وهو في بداية الطريق على الثورة الجزائرية.

---

* - من ناحية الشمال القسنطيني، التحق بجبهة التحرير مبكراً وبجيش التحرير في مطلع 1955م، من منظمي هجوم 20 أوت 1955م، خلف بن طوبال كقائد للولاية الثانية سنة 1957م، شارك في اجتماع العقداء، عضو في المجلس الوطني.

[1] - علي ، كافي : المصدر السابق، ص ص 277- 278.
[2] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 119.

3- أهداف إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية:

تجاوبا مع المرحلة الحساسة من عمر الثورة والتي تهددها السياسة الديغولية رأت الثورة أن تنشأ حكومة مؤقتة تمثل الشعب الجزائري وتقود كفاحه التحرري، وقد أبرزت (ل.ت.ت.) في تقرير في 6 سبتمبر 1958م. مزايا خطوة إنشاء هذه الحكومة ولقد حاول معظم المؤرخين ايضاح أهداف إنشاء هذه الحكومة في أبعادها المختلفة لذا يمكن الوقوف على النقاط التالية:

- أن الإعلان عن هذه الحكومة يعتبر بمثابة بعث للسيادة والدولة الجزائرية من جديد [1]، وفي نفس الوقت يكون قد ضرب اثنين من دعاوي الاستعمار على الأقل.

فهو أولاً: يفند الأطروحة الفرنسية التي تبانها ديغول كما تدل تصريحاته الرسمية والتي تقوم على إن كان وجود سابق للدولة الجزائرية.

أما ثانياً: فإن هذا الإعلان يكون رداً عملياً على دعوة الإدماج. [2]

كان بعث الحكومة المؤقتة في هذا الوقت بالذات ردا حازماً على السياسية الديغولية الهادفة للإدماج، وجواباً مسبقا على خطوة إجراء استفتاء مفروض على الجزائريين مبرمج يوم 28 سبتمبر 1958م، لقد كان لإعلان الحكومة قبل هذا الموعد انتصاراً على سياسة الإدماج الديغولية ورفع معنويات الشعب الجزائري التي تأثرت بعض الشيء بطول مدة الحرب وموقف ديغول المتشدد من قضيته الوطنية.[3]

---

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 120.
[2] - محمد ، الميلي: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م، ص 137.
[3] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 120.

إنشاء مؤسسة حكومية تكون الممثل الوحيد والرسمي للشعب الجزائري، تسمح لها بخدمة الكفاح المسلح أكثر فعالية ويزيد في سمعة الكفاح الجزائري على المستوى المحلي والدولي.

ركزت الحكومة المؤقتة على تبني استراتيجية عمل تجمع بين العمل العسكري والعمل السياسي، وهذا ما نلاحظه من خلال تركيزها عسكريا على أولوية تسليح وتنظيم جيش التحرير الوطني وفي الميدان السياسي، اجتهدت الحكومة في الرد على مناورات ديغول (الاستفتاء، مشروع قسنطينة، سلم الشجعان).

هذا عن أبرز الأهداف التي سطرتها الحكومة.[1]

4- الصعوبات التي واجهت تأسيس الحكومة المؤقتة:

أ- خارجياً:

واجهت الحكومة المؤقتة مصاعب خارجية كثيرة تسببت فيها سياسة الوسائل الكبرى للجنرال ديغول، وانحصار الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية بسبب السمعة التي يحظى بها ديغول دوليا، وكذا مشكلة تأزم العلاقات مع بعض الدول الصديقة (مصر، تونس، المغرب).

ب- داخلياً:

فضلاً عن المشاكل الخارجية اصطدمت الحكومة بمشاكل داخلية عويصة ناتجة عن مشكلة القيادة وتصرفات الأشخاص وعقم السياسات ومن أهم هذه المشاكل:

[1] - نوة ، نوي: المرجع السابق، ص 25.

– أزمة القيادة: حيث ظهرت أزمات ناجمة عن إشكالية تكوين الحكومة الجزائرية، وتولي المناصب السياسية فيها وقد ظلّ وجود عباس على رأس الحكومة يخلق امتعاضا في أوساط بعض القادة الذين اختلفت ردود أفعالهم حسب موقفهم والردود المحيطة بهم، كما زاد الصراع بين كريم بلقاسم وغريمه بن طوبال وبوصوف المتحالفين ضد مطلبه بتولي رئاسة الحكومة، وقد استفحل هذا الصراع إثر استقالة الأمين دباغين وعجز الحكومة عن حل المشكلة .[1]

كما أثارت سياسة التحالفات السلطوية كثيراً من الضغائن فجرها البعض في وجه السلطة، فقد اعتقد قادة أوراس النمامشة، والقاعدة الشرقية أنهم مستهدفين من قبل كريم والحريص على جعل جيش الحدود الشرقية أداة لفرض السلطة، وأثّر قرار حل لجنة العمليات العسكرية وإصدار عقوبات قاسية ضد محمد عموري وعمارة بوقلان بدأ جو من التذمر يصيب جنود ولاية الأوراس والقاعدة الشرقية و وصل الأمر الى تخطيط لعموري لعملية انقلابية أيدها ضباط ولاية أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية.[2]

ويذهب فتحي الديب إلى القول أن شهر نوفمبر 1958م، قد شهد محاولة للقيام بانقلاب عسكري بمعرفة قادة الجبهة الشرقية الجزائرية (قسنطينة، سوق أهراس، الأوراس) وذلك بهدف القبض على الوزراء العسكريين من أعضاء الحكومة المؤقتة وهم كريم بلقاسم، محمود الشريف ، عبد الله بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، وإدخالهم إلى الجزائر لمحاكمتهم عسكرياً بتهمة إبعادهم للقادة الوطنيين الذّين ساهموا في الثورة.

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 124.
[2] - نفسه ، ص ص 123- 124.

وإحلال عناصر أخرى مشبوهة.تزعم هذا الانقلاب الكولونال محمد لعموري، قائد ولاية الاوراس والذي سبق لكريم بلقاسم ابعاده و نفيه الى السعودية[1] ويذكر الدكتور ابراهيم لونيسي بان الملاحظ لهذه الحكومة لم يمر عليها سنة واحدة حتى بدات المشاكل تتهاطل عليها ومنها محاولة لعموري الانقلابية الا أنها فشلت واعتقل قادة هذا الانقلاب وقدّموا للمحاكمة التي قضت بإعدام العقيدين لعموري ونواورة.[2]

تذمر قيادة الداخل من سياسة الحكومة المؤقتة: وكان عميروش لأسباب مختلفة أكثر قادة الولايات تحمساً لتجميع القوى الداخل ضد سياسة الحكومة المؤقتة فهو صاحب الدعوة لاجتماع الولايات بالشمال القسنطيني حضر الاجتماع المنعقد في ديسمبر 1958م، إضافة لعميروش، قائد الولاية السادسة سي الحواس، والحاج لخضر قائد الولاية الأولى ومحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة، وقد درس المجتمعون وضعية الثورة في الولايات وناقشوا المشاكل التي يمر بها الداخل، وخاصة ما تعلق بندرة المال والسلاح ومشكلة العلاقة بين الداخل و الخارج وعبر المجتمعون عن امتعاضهم من سياسة الحكومة المؤقتة، التي تجاهلت احتياجات الداخل وطالبوا بدخول القادة العسكريين لأرض المعركة وتشكيل قيادة للتنسيق بين قادة الولايات و وضع خطط محكمة لإدخال الأسلحة للوطن.

[1] - فتحي، الديب: المصدر السابق، ص ص405-406.
[2] - إبراهيم ، لوينسي : المرجع السابق، ص 92.

وقد أرسلت هذه المطالب للحكومة المؤقتة، ولكن لم يتغير شيئاً مما أدّى بالعقيد عميروش للانتقال إلى الخارج وإيجاد حل لمشكلة العلاقة بين الحكومة والداخل ولم يكتب لمهمته النجاح بسبب استشهاده وهو في الطريق إلى تونس عبر تراب الولاية السادسة.[1]

ومن بين الأزمات التي عرفتها الحكومة المؤقتة استقالة وزير خارجيتها محمد الأمين دباغين في مارس 1959م، وذلك على إثر قضية علاوة عميرة الذّي جاهر برأيه المعادي لرئيس الحكومة المؤقتة وتسبب ذلك في اغتياله بالقاهرة.

وقد تمسك دباغين بمعرفة حقيقية ما جرى له، وكان دباغين متضايقا من وضعه في الحكومة المؤقتة، فقد كان يشعر بأحقيته برئاسة الحكومة من فرحات عباس لسوابقه النضالية في الحركة الوطنية، واصطدم كثيراً باستبداد الباءات الثلاث وهو يمارس مسؤولياته في وزارة الخارجية، وقد تسببت استقالته في توقيف اجتماعات الحكومة.[2]

على الرغم من الظروف الصعبة والأزمات التي عصفت بتأسيس الحكومة المؤقتة إلاّ أنها و من أجل تحقيق أهداف استراتيجية فقد كرست الحكومة نجاحاً في الميدان العسكري والسياسي، ومثل تأسيسها بحق مرحلة حاسمة من تطور وقوة الثورة الجزائرية، أدى إلى اعتراف كثير من الدول والهيئات بهيئتها الرسمية بصفتها ممثل لكفاح الشعب الجزائري.[3]

[1] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق، ص 126.
[2] - عبد الله ، مقلاتي: المرجع السابق ، ص 127.
[3] - نوة ، نوي: المرجع السابق، ص 29.

خـاتـمـة

خاتمة :

نخلص في الأخير إلى أن العلاقة التي ربطت قادة الخارج بقادة الداخل، كان لها الأثر الكبير في تسيير أمور الثورة، حيث تحكمت فيها عدة عوامل أثّرت بالسلب والإيجاب طيلة الفترة الممتدة من 1954م – 1958م كان من أهمها:

- استقرار الوفد الخارجي في القاهرة وجهوده الرامية في الحصول على الدعم سواء المادي للداخل أو التأييد الدولي على المستوى الخارجي لم تكن بالعملية السهلة حيث واجهتها عدة صعوبات على كافة الأصعدة.
- مشكل التسليح من أبرز المشاكل التي واجهت الثورة، وحددت طبيعة العلاقات بين القيادة بالداخل والخارج خاصة بعد الاتهامات المتبادلة بين الطرفين.
- عزلة القيادة بالخارج بسبب الخطوط المكهربة، جعلها عاجزة عن تقديم حلول ميدانية للمشاكل التي اعترضتها.
- شكل الصراع على السلطة والتسليح أهم النقاط التي وترت العلاقة ، والذي تجلّى خاصة بعد مؤتمر الصومام الذّي أظهر للعيان المشكل القائم بين القادة بالداخل والخارج.
- توتر العلاقة خلق توجه نحو العمل الدبلوماسي أكثر والمضي بالنشاط الثوري قدماً من خلال تكوين القادة سواء تكويناً عسكرياً أو سياسياً كان له الأثر في ترجيح الكفة لتمكين أحد الجانبين ولم تتمكن (ج. ت.و) من تجاوز الصراعات التي حكمت ماضيهم (عصبية، ولاءات ...).
- بالرغم من الصراعات الشخصية والتوجهات والانتماءات التي عكرت صفوى العلاقات. إلا أنّها أعطت دفعة للثورة ومكنتها من المضي قدماً نحو استرجاع السيادة.

ملاحق

الملحق رقم 01 : التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة 1958.1960

- السيد فرحات عباس: رئيس للحكومة.
- السيد كريم بلقاسم: نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة.
- السيد أحمد بن بلة: نائب الرئيس.
- السيد حسين ايت احمد: نائب الرئيس.
- السيد رابح بيطاط: نائب الرئيس.
- السيد محمد بوضياف: وزير الدولة.
- السيد محمد خيضر: وزير الدولة.
- السيد محمد الأمين دباغين: وزير الشؤون الخارجية.
- السيد محمود الشريف: وزير التسليح و التموين.
- السيد لخضر بن طوبال: وزير الدولة.
- السيد عبد الحفيظ بوصوف: وزير الاتصالات العامة والمواصلات.
- السيد عبد الحميد مهري: وزير شؤون شمال افريقيا.
- السيد أحمد فرنسيس: وزير الشؤون الاقتصادية و المالية.
- السيد امحمد يزيد: وزير الاعلام.
- السيد بن يوسف بن خدة: وزير الشؤون الاجتماعية.
- السيد أحمد توفيق المدني: وزير الشؤون الثقافية.
- السيد الأمين خان: كاتب دولة.
- السيد عمر أوصديق: كاتب دولة.
- السيد مصطفى اسطمبولي: كاتب دولة.[1]

[1]- الطاهر،ايت حمو:رجال صنعوا التاريخ(سلسلة من اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية ومجاهدي الثورة التحريرية الكبرى)لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة،دار الخلدونية:الجزائر،2011.

الملحق رقم 02 : صور أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية في القاهرة أوت 1957

عبان رمضان (37 سنة)

لخضر بن طوبال (34 سنة)

كريم بلقاسم (35 سنة)

عبد الحفيظ بوصوف (31 سنة)

محمد الأمين دباغين (40 سنة)

فرحات عباس (58 سنة)

المصدر: رتيبة، جعفر: لجنة التنسيق و التنفيذ الجزائرية 1956-1958، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة 2014.

الملحق رقم 03 : رسالة موجهة من قادة الأوراس إلى المسؤوليين في خنشلة يدعوهم لرفض قرارات الصومام

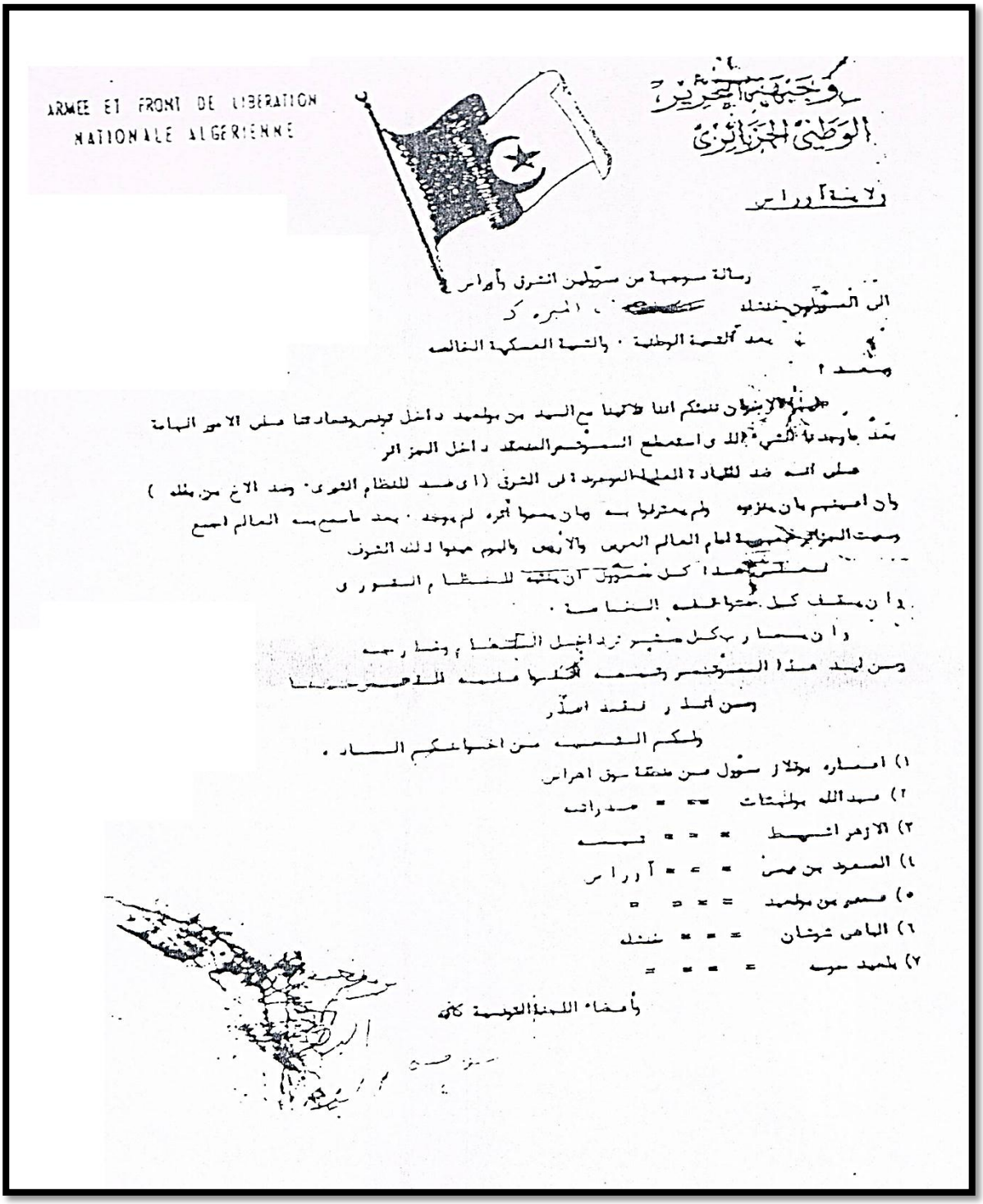
ARMEE ET FRONT DE LIBERATION
NATIONALE ALGERIENNE

جبهة التحرير
الوطني الجزائري

ولاية أوراس

رسالة موجهة من مسؤولين الشرق بأوراس

الى المسؤولين بخنشلة

بعد التحية الوطنية . والتحية العسكرية الخالصة

وبعد :

يسرنا الإخوان نعلمكم اننا لاحظنا مع الأسف من بوالصوف داخل الجزائر وتصادقنا على الأمور التالية

بعد ما وجدنا الشيء الذي واستطلع المؤتمر المنعقد داخل الجزائر

على انه ضد للقيادة العليا الموجودة في الشرق (أي ضد للنظام الثوري وضد الخ من هذا)

وان اعضائهم بان مزورة ولم يعترفوا به وبان جميعا أخوه لم يوجد . بعد ما سمع به العالم اجمع

وصمت الجزائر خصوصا امام العالم العربي والأوربي واليوم جميعا ذلك الشرف

لمعارضة هذا كل مسؤول ان يقف للنظام الثوري

وان يستنكر كل محاولة الخيانة .

وان يحارب بكل عنصر تريد ادخال النظام وغاريه

ومن ايد هذا المؤتمر وتبعه فاعتبروا عليه للخيانة

ومن انذر فقد اعذر

ولكم التحية من اخوانكم الساهرين .

١) العماره بوقلاز مسؤول من منطقة سوق اهراس

٢) عبد الله بوالصوف = = = عدراته

٣) الأزهر الشريط = = = تبسه

٤) السعود بن موسى = = = أوراس

٥) مسعود بن بوالصوف = = = =

٦) الطاهر شوشان = = = خنشلة

٧) بلعيد سويسي = = = =

وأعضاء اللجنة الثورية كلهم

المصدر: محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية-الولاية الأولى نموذجا- الجزائر، 2007، ص 503.

البيبليوغرافيا

1. فهرس الأعلام :

-أ-

- أحمد بن بلة: ص 06-15-16-18-19-24-26-28-30-31-33-35-36-37-38-39-40-41-42-49-51-54-60-64.
- أحمد توفيق المدني: ص 63-69.
- الياس دريش: ص 08-10.
- أحمد فرنسيس: ص 69.
- أحمد محساس: ص 37-38-39-40-47.

- ب -

- الباجي مختار: ص 10.
- الباهي لدغم: ص 38-39.
- البشير شيحاني: ص 14.
- بوبكر حفظ الله: ص 18.
- بوجمعة سويداني: ص 10-11-14.

- ج -

- جاك سوستيل: ص 44.
- جمال عبد الناصر: ص20.
- جميلة بوحيرد: ص 58.
- جورج قروس: ص 48.

- ح-

- الحبيب بورقيبة: ص 39-40.
- حسين ايت أحمد: ص 06-15-16-18-37-39-42-49-54.
- الحاج مصالي: ص 07-12.

- د-

- ديغول: ص 65-70.

- ر -

- رابح بيطاط: ص 10-14-54.
- رمضان بوشبوبة: ص 07.
- رمضان عبان: ص 31-32-33-35-36-37-38-39-40-41-42-47-48-49-51-52-53-54-55-57-59-60-61-62-63.
- رمضان بن عبد المالك: ص 10-14.

- س -

- سامية لخضري: ص 58.
- سعد دحلب: ص 36 -43-57-5662
- السعيد قاسي: ص 39.
- سليمان دهيليس: ص 52-60.
- سي الحواس: ص 74.

-ع-

- عباس لغرور: ص 38.
- عبد الحفيظ بوصوف: ص 10-42-51-54-60-61-62-64-68-69-73.
- عبد الحميد مهري: ص 52-54.
- عبد الكبير الفاسي: ص 19.
- عبد الكريم الخطابي: ص 18- 20- 21.

- العربي بن مهيدي: ص 10-11-14-26-27-36-51-56-57-58-59-60-62.

- عزت سليمان: ص 28.

- علال الفاسي: ص 19-20.

- علاوة عميرة: ص74 .

-علي كافي: ص 42-63-69.

- عمار أوعمران:ص 14-37-39-42-52-54-61-64-69.

- عميروش: ص 42- 54-74.

-غ-

- غي مولي: ص 34-48-58.

- ف-

- فتحي الديب: ص 28.

- فرانس منداس: ص 43.

-ك-

- كريم بلقاسم: ص 12-13-14-30-36-42-51-52-54-57-60-61-62-64-65-68-72-73.

- ل -

- لخضر بورقعة: ص 43.

- لخضر الحاج: ص 74.

- لخضر بن طوبال: ص 10-34-42-51-54-60-64-68-69-73.

- م -

- مبروك بلحوسين: ص 17.

- محمد الأمين دباغين: ص 37- 40-52-54-56-68-73-74.

- محمد بلوزداد: ص 06.

- محمد بوخروبة: ص 28- 42.

- محمد بوضياف: ص 06-07-08-10-11-12-13-15-16-17-20-30-31-33-37-39-42-49-51-54.

- محمد بوقرة: ص 74.

- محمد الخامس: ص 40.

- محمد خيضر: ص 15-16-18-28-37-39-42-48-49-54.

- محمد دخلي: ص 07.

- محمد عباس: ص 13- 18.

- محمد عموري : ص 73.

- محمد بن يحيى: ص 53.

- محمد يزيد: ص 69.

- محمود الشريف: ص 39- 52-54-64-73.

- مراد صديقي: ص 27.

- مصطفى بن بولعيد: ص 07- 08-10-11-14-24-26-56.

- مصطفى بن عودة: ص 10.

2. فهرس الأماكن والبلدان :

-أ-

- الأوراس: ص 14-24-25-26-27-28-33-35-73.
- أوراس النمامشة: ص 73.
- اسبانيا: ص 33.
- الأمم المتحدة: ص 49.

- ب -

- برن: ص17.
- بسكرة: ص 24.
- بلجيكا: ص 07-33.
- بلغراد: ص 49.
- البليدة: ص 08- 16.

- ت –

- تمالوس: ص 31.
- تنس: ص 27.
- تونس: ص 20-21-22-33-37-38-39-40-44-49-52-56-61-63-64-68-72-74.
- تيارت: ص27.

-ج-

- جرجرة: ص 12-38.
- الجزائر: ص 06-07-08-10-16-18-21-22-25-28-29-41-47-48-51-57-58-73.
- الجزائر العاصمة: ص 13 -14-56-57-58-59.
- الجنوب الصحراوي: ص 27.

- ر -

- روما: ص40-49.
- الريف المغربي: ص 22.

- س -

- ساقية سيدي يوسف: ص 65.
- سوق أهراس: ص 08- 16-73.

- ش -

- الشريعة: ص 27.
- الشمال الافريقي: ص 20- 21-22.
- الشمال القسنطيني: ص 08-14-27-35-74.
- الشلف: ص27.

- ص -

- الصحراء: ص 14.

-ط -

- طنجة: ص 68.

- غ -

- الغرب الوهراني: ص 24.

- ف -

- فرنسا: ص 06-16-30-32-33-41-44-49-65-67.

- ق -

- القاهرة: ص 15-16-17-18-19-28-47-48-49-61-74.

- قبائل الشاوية: ص25.

- القبائل الصغرى: ص 27.

- القبائل الكبرى: 25-27.

- قرية الحجاج: ص 24.

- ل-

- ليبيا: ص 22-38-40.

- م-

- المدنية: ص 10.

- مراكش: ص 20-21.

- مصر: ص18-19-26-28-58-72.

- المغرب: ص 16-17-19-22-33-44-52-56-60-68-

-ن -

- الناظور: ص 28.

- النمامشة:ص 25.

- و-

- واد سوف: ص 24- 25.

- وهران: ص 06-08-14-22-27-35.

3. قائمة المصادر و المراجع بالعربية :

أ – المصادر:

1/–الصحف :

1. كريم، بلقاسم ومحمود الشريف:" لجنة التنفيذ و التنسيق تصرح "**المجاهد**، العدد7،1958/05/23،الجزء1، وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

2. مجهول"عبان رمضان يستشهد في ميدان الشرف"**المجاهد**، العدد24،29 ماي 1958، الجزء1 ، وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

3. مجهول" مؤتمر الصومام 20 أوت1956" **المجاهد**، العدد9،20 أوت 1957، الجزء1، وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

4. مجهول "مهام لجنة التنسيق والتنفيذ، **المجاهد**، العدد1،11نوفمبر1958،الجزء1، وزارة المجاهدين،الجزائر،2007.

2. الكتب :

1. بجاوي، محمد: الثورة الجزائرية و القانون1960.1961، ط 2 ، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2005 .

2. بلحوسين، مبروك: مراسلات بين الداخل و الخارج(الجزائر القاهرة 1954.1962) دار القصبة، الجزائر،2004.

3. بن خدة، بن يوسف: اتفاقيات ايفيان، تعريب: لحسن زاغدار، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2002.

4. بن خدة، بن يوسف: الجزائر عاصمة المقاومة 1956.1957،ترجمة:مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر،2005.

5. بن خدة، بن يوسف: شهادات و مواقف، دار النعمان،الجزائر،2004.

6. بورقعة، لخضر: شاهد على اغتيال الثورة، ترجمة: صادق بخوش، دار الحكمة،الجزائر،1990.

7. حربي، محمد: جبهة التحرير الوطني . الأسطورة والواقع 1954 1962. ترجمة: كاميل داغر،لبنان،1983.

8. دحلب، سعد: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب،الجزائر،2007.

9. الديب، فتحي:عبد الناصر و ثورة الجزائر،الطبعة2،دار المستقبل العربي،مصر،1990.

10. زروال، محمد: اشكالية القيادة في الثورة الجزائرية. الولاية الأولى نموذجا. دار البساتين،الجزائر،2007.

11. زغدود، علي: ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، الجزائر، 2004.

12. سعيداني، الطاهر: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض ،دار الأمة،الجزائر،2001.

13. الشيخ، سليمان: الجزائر تحمل السلاح(زمن اليقين)ترجمة: محمد حافظ الجمالي،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،2003.

14. صايكي، محمد: شهادة ثائر من قلب الجزائر، دار الأمة،الجزائر،2010.

15. صديق، محمد الصالح:أيام خالدة في حياة الجزائر،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر،2009.

16. صديق، مراد: الثورة الجزائرية عملية التسلح السرية، ترجمة: أحمد الخطيب، دار الرائد، الجزائر،2010.

17. العقون، عبد الرحمان : مذكراتي: منشورات دحلب،2009.

18. قليل،عمار: ملحمة الجزائر الجديدة،الجزء1،الجزائر،1991.

19. كافي،علي:مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري من1946.1962،الطبعة الثانية، دار القصبة،الجزائر،2011.

20. مالك، رضا: الجزائر في ايفيان ، تاريخ المفاوضات السرية 1956.1962،ترجمة تيرفاس غصوب،دار الفرابي،لبنان،2003.

21. المدني،أحمد توفيق:حياة كفاح . مع ركب الثورة،الجزء3،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،الجزائر،1982.

22. مراردة، مصطفى بن النوي:مذكرات الرائد مصطفى مراردة (بن النوي) شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الاولى، دار الهدى الجزائر . 2003

23. نور،عبد القادر: حوار حول الثورة،الجزء1،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر،1986.

ب – المراجع:

1/– الكتب:

1. أزغيدي،محمد لحسن:مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1956.1962،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1989.

2. بوحوش،عمار:التاريخ السياسي للجزائر،دار الغرب الاسلامي،بيروت،1997.

3. بوزبيدة،عبد المجيد:الامداد خلال حرب التحرير الوطنية(شهادتي) ط2،الجزائر،2007.

4. بوعزيز،يحيى:ثورات الجزائر في القرنين 19و20 من 1954.1962،دار الهدى،الجزائر،2008.

5. بوعزيز،يحيى:سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830.1954،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007.

6. جبلي،الطاهر:الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954/1962،دار الأمة،الجزائر.

7. حفظ الله،بوبكر:التموين والتسليح ابان ثورة التحرير الجزائرية 1954.1962،طاكسيج كوم،الجزائر،2011.

8. خضير،ادريس:البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830.1962،دار الغرب،وهران،2006.

9. زبيحة،زيدان المحامي:جبهة التحرير الوطني(جذور الأزمة) دار الهدى،الجزائر،2009.

10. الزبيري،محمد العربي:تاريخ الجزائر المعاصر 1954.1962،الجزء2،منشورات اتحاد الكتاب العرب،دمشق،1999.

11سعد الله،ابو القاسم:أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،الجزء3،دار الغرب الجزائري،بيروت،1990.

12. سعد الله،ابو القاسم:تاريخ الجزائر الثقافي،الجزء10،دار البصائر،الجزائر،2007.

13. سعد الله، ابو القاسم:خلاصة تاريخ الجزائر. المقاومة و التحرير 1830.1962،دار الغرب،لبنان،2007.

14. سعيدي،وهيبة:الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح 1954.1962،دار المعرفة،الجزائر،2009.

15. عباس،محمد:اغتيال حلم،أحاديث مع بوضياف،دار هومة،الجزائر،2009.

16. عباس،محمد:خصومات تاريخية،دار هومة،الجزائر،2010.

17. عباس،محمد:نصر بلا ثمن:الثورة الجزائرية1954.1962،دار القصبة،الجزائر،2007.

18. عبد القادر،حميد:فرحات عباس رجل الجمهورية،دار المعرفة،الجزائر،2007.

19. عبد القادر،حميد:عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة،منشورات الشهاب،الجزائر،2003.

20. عثماني، مسعود: الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر،2013 .

21. معمري، خالفة: عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف،الطبعة2،منشورات ثالة،الجزائر،2008.

22. مقلاتي، عبد الله: أعلام،شهداء و أبطال الثورة، دار بلتور،الجزائر،2008.

23. مقلاتي،عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الأساسية 1962.1954،ديوان المطبوعات الجامعيةنبن عكنون،2012.

24. لونيسي، ابراهيم: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1962.1954، دار هومة،الجزائر،2007.

2/- رسائل التخرج:

1. جعفر، رتيبة: لجنة التتنسيق و التنفيذ الجزائرية 1958.1956، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2014.

2. خيثر،عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1956.1954 ،أطروحة دكتوره ، جامعة باتنة، 2006.

3. خيشان،محمد:مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني 1957.1947،رسالة ماجستير، القاهرة،2000.

4 . شتواح،حكيمة:المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2001.

5. شلبي، أمال: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954.1956،رسالة ماجستير ، جامعة باتنة،2006.

6. نوي، نوة: صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير وأثره على الثورة (1958.1962) مذكرة ماستر ، جامعة بسكرة،2014.

4. قائمة المصادر و المراجع بالفرنسية :

أ /. المصادر:

1_ Yecef,Saadi, La bataille d'Alger, T 2,Edition casbah , Algerie ,2009.

2_Ben khaddah Benyoucef les origines du1 er nouvembere , Editions, Dahleb, Alger,1989 .

ب/ . المراجع:

1- Badra Lahouel:patriotes Algeriens-par cours individuels et destin collectif 1954,1962 Edition,Dar el gharb,Alger 2005.

الفهرس

مقدمة..... أ- د

مدخل: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتبلور الوعي الثوري.. 06

الفصل الأول :

القيادة الداخلية *والوفد* الخارجي للثورة في مرحلتها الأولى 1954- 1956.

- المبحث الأول: القيادة الداخلية والخارجية للثورة..... 10

1- القيادة الداخلية..... 10

2- الوفد الخارجي للثورة..... 16

- المبحث الثاني: مشكل التسليح وتوتر العلاقة بين القيادتين..... 25

1- أزمة التسليح..... 25

2- مشكل التسليح وتأثيره على العلاقة بين قادة الداخل والوفد الخارجي..... 31

المبحث الثالث: تأثير قرارات مؤتمر الصومام على العلاقة بين قادة الداخل والخارج..... 35

الاختلاف حول من يتحدث باسم الجبهة التحرير الوطني 48

الفصل الثاني:

الهيئات القيادية للثورة بعد مؤتمر الصومام إلى تشكيل الحكومة المؤقتة.

- المبحث الأول: المجلس الوطني للثورة..... 52

1- تأسيس المجلس الوطني للثورة..... 52

المبحث الثاني: لجنة التنسيق والتنفيذ..... 59

- لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى والثانية..... 59

المبحث الثالث: الحكومة المؤقتة التأسيس والصعوبات..... **69**

1- ميلادها..... **69**

2- ظروف تأسيسها..... **69**

3- أهداف إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية..... **73**

4- الصعوبات التي واجهت تأسيس الحكومة المؤقتة..... **74**

خاتمة..... **79**

ملاحق. **81**

البيبليوغرافيا

1. فهرس الأعلام..... **85**

2. فهرس الأماكن والبلدان **86**

3ـ قائمة المصادر و المراجع بالعربية..... **88**

4. قائمة المصادر و المراجع بالفرنسية..... **94**

الفهرس.